سرى للغاية

اجتماعات مجلس الرئاسة
القاهرة – قصر القبة فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٢
(الاجتماع الخامس)

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، عبد اللطيف البغدادى، عبد الحكيم عامر، زكريا محى الدين، حسين الشافعى، كمال الدين حسين.. نواب رئيس الجمهورية، أنور السادات، حسن إبراهيم، على صبرى.. رئيس المجلس التنفيذى، نور الدين طراف، أحمد عبده الشرباصى، كمال الدين رفعت.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- السادات.. الموقف فى اليمن بعد زيارته له..	
– كيف قامت الثورة	١
– وضع القوات العسكرية المصرية فى اليمن مع تطور الثورة	٤
٢- على صبرى.. العمل فى المجلس التنفيذى	٢٠
– مشاكل تصريف القطن	٢٠
– قواعد تصريف الأرز	٢٨
– قواعد العلاوات التشجيعية، وكيفية معالجة التقصير فى الجهاز الحكومى	٣٣
– خطة الاصلاح للجهاز الادارى	٥٥-٦٧

سرى للغاية

قرارات مجلس الرئاسة
فى ١٩٦٢/١٠/١٧

استمع المجلس الى بيان من السيد أنور السادات عن الاتصالات التى تمت بينه وبين السيد عبد الله السلال والمسؤولين فى حكومة الثورة اليمنية، كما شرح للمجلس الأوضاع فى اليمن، التى يتضح منها أن الموقف أصبح مستقرا، بعد أن هُزمت القوات المعتدية فى شمال اليمن والمؤيدة بقوات سعودية وأردنية، وانسحابها الى ما وراء الحدود.

استمع المجلس الى بيان من رئيس المجلس التنفيذى عن الخطوات التى اتخذت فى موضوع تسويق القطن والأرز خلال الموسم الحالى، والمبادئ التى سيدرسها المجلس التنفيذى لخطة العام القادم فيما يختص بتسويق الحاصلات الزراعية.

بحث المجلس فى تنظيم لجنة التنظيم والادارة المتفرعة من مجلس الرئاسة، واستمع الى اقتراحات السيد زكريا محى الدين بشأن طريقة العمل واختصاصات اللجنة.

موافقة المجلس على انشاء جهاز للتنظيم والادارة والقوى العاملة، ووضع الخطط ومراقبة تنفيذها فى هذه المجالات.

الموافقة على بعض قرارات جمهورية ستعلن بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها.

سرى للغاية

اجتماعات مجلس الرئاسة

القاهرة – قصر القبة فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٢

(الاجتماع الخامس)

عبد الناصر: بداية.. عاوزين نستعرض الموقف فى اليمن.. اتفضل.

السادات: إحنا قومنا بزيارة لليمن فى يوم الجمعة الماضى. كان الواقع أساس الزيارة إنه كان دايما بتيجى منهم اشارات كانوا مبلبلين شوية وتعبانين، وبرغم إن الموقف كان هنا سليم وواضح مكانش فيه حاجة أبدا. فوصلنا وقابلنا السلال ويعنى على ما روحنا فى الواقع كان الموقف العسكرى بالنسبة لهم هم هو من الأول واضح وسليم، لكن بالنسبة لهم هم كان وضح أكتر. هم طبعا كل مشكلتهم إنهم كانوا عاوزين طيارات من أول يوم.. من أول ساعة عاوزين طيارات علشان يضربوا بيها القبايل.

مكانش متيسر إن الطيارات تروح؛ لأنه مافيش مدى توصل اليه الطيارات اللى هى الـ YAK المطلوبة للعمليات. وكان فيه – زى ما إنتو عارفين – الضرب بيحصل من هنا على صعدا، فعلى ما إحنا وصلنا كان ابتدى فعلا الموقف يتحسن بالنسبة لوضع الطيارات اللى هناك. الطيارات بتاعتهم اللى كانت بتتصلح خلاص فقدوا الأمل فيها، والطيارات بتاعتنا وصلت واتركبت وابتدوا يطلعوا بيها ويعملوا عمليات.

الوضع السياسى بالنسبة للثورة هناك.. السلال دخل الثورة فى الفجر، يعنى الثورة قامت بشلة ضباط صغيرين ملازمين كلهم اللى قاموا بهذه الثورة، وعلى رأسهم الضابط اللى مات اللى اسمه على عبد المغنى. لما لقى إن مافيش فايدة، والبدر عمال بيعمل كل يوم تصريحات بزيادة أجور ومرتبات ووعود ومجلس تشريعى و.. و.. ملقاش حل إلا إنه يجى فى ليلة ويروح واخد الضباط الصغيرين – اللى هم عبارة عن مدرسة الأسلحة فى صنعا – ويطلعوا وكلهم ملازمين. وطلعم بالذخيرة اللى عندهم وحاصروا قصر البدر، وعلى ما جه الفجر كانت ذخيرتهم كلها خلصت، وكانت الثورة فشلت وانتهت. وانسحب على عبد المغنى هو وضباطه الى القشلاق علشان يدافعوا عن رقبتهم، واعتبروا إن الثورة انتهت.. فشلت.

فى هذا الوقت اتصل على عبد المغنى بالولد القائم أمين المحفوظات اللى فى السفارة بتاعتنا؛ صديقهم أوى يعنى، وفى الواقع الولد ده لعب دور كبير أوى أوى، فاتصل بيه. فقاله: ماتروح للسلال يمكن يديكوا ذخيرة يعنى.

عبد المغنى من نفسه يعنى كان عملها عملية يأس يعنى إنه يروح للسلال، لكن مكانش عنده أمل إن السلال حيوافق.. فاتصل بالسلال. فى نفس الوقت اللى اتصل فيه بالسلال كان السلال جاله جواب من البدر بيقول له: إنه الضباط المحاصرين القصر دول إحنا مستعدين نتفاهم معاهم، بس خليهم يوقفوا ونتكلم ونتفاوض يعنى. فالبدر كان مرعوش والضباط كانوا مرعوشين، والعملية مش باينة.

فجه السلال راح فاتح لهم مخازن الذخيرة، اختار الحل التانى مع على عبد المغنى فتح مخازن الذخيرة، ومشيت الثورة.

فى أول يوم كان عندهم ذهول ماكانوش عارفين حاجة يعنى، الدبابات فيه عندهم أكتر من ١٠٠ دبابة لكن اللى شغال ٣ بس كان! وواحدة منهم حرقوها عند قصر البدر؛ لأن قصر البدر فى حارة، لما راحوا له لازم دبابة دبابة تخش. فالدبابة الأولانية دلقوا عليها جاز وحرقوها، راحوا راجعين الاتنين، والبدر هرب منهم. وفاهمين إنه حيطلع فى أى قبيلة.. أقرب قبايل لصنعا حيجيبها وييجى ياكلهم، خايفين حتى من صنعا ذاتها؛ يعنى صنعا نفسها لو حست بادرة ضعف صغيرة فيهم حتقوم تاكلهم كلهم، فكان الوضع مايع خالص.

فى هذه الأثناء جه اللى اسمه الفُسيل وراح ماشى بعمليته فى محطة الاذاعة وفى التشكيل وفى كل حاجة، والجماعة مش دريانين ولا حاسين بحاجة.

محى الدين: الخطة الأصلية يعنى مشيت ازاى؟

السادات: الخطة الأصلية كانت فعلا مخطط محطوط فى محطة الاذاعة علشان اذاعته، فهو خده ونقى اللى يعجبه منه وساب اللى معجبوش، ومشيت الثورة. طبعا مكانش فيه حد غيرنا إحنا بيساعدهم أو بيقدم لهم أى حاجة. وبعدين أنا رايح من هنا كنت فى فكرى إنه فيه عملية سياسية خطيرة بتجرى؛ إنه الجماعة بتوع البعث والحزبية والسياسيين القدامى والأحرار القدامى بيدقوا على إنه عبد الرحمن البيضانى ده مندوب مصر ولاّ المندوب السامى ولاّ!

الشافعى: مندوب القيادة.

السادات: المؤيد من مصر و.. و.. الى آخره، وإنه مصر عايزة تسيطر.. والكلام اللى احنا كنا سمعناه من سوريا وقرفنا منه!

فأنا كان فى فكرى وأنا رايح وكنت قلت للريس: إنه الحل الوحيد علشان ننقذ العملية على أساس إن أنا متصور إن الوضع له شكل تانى؛ إنه يعملوا ميثاق يمضوا عليه السياسيين كلهم ومجلس الثورة والقبائل وكله، ويحطوا فى هذا الميثاق أساس الحكم بتاعهم على إنه يكون حكم جماعى، وإن يكون فيه تنظيم سياسى واحد هو الاتحاد اليمنى، اللى كان بيكافح طول عمره فى البلد. وبذلك يتجنبوا إنه يحصل حاجة، ويحطو كل السياسيين فى مجلس ادارة الاتحاد اليمنى اللى هو التشكيل السياسى.

بعد كده أى واحد يخرج عن التنظيم السياسى يبقى ضد البلد.. ضد الميثاق. فأنا لما وصلت هناك واتكلمت ويا عبد الرحمن قبل ما أكلم السلال فى هذا الموضوع، فقال لى: مافيش ما يدعو لهذا أبدا لأن السلال عاوز يحكم فعلا، يعنى الراجل بيقول: أنا قمت بالثورة والضباط معايا اللى قاموا بيها، بنحس إن السياسيين دول ناس حيلعبوا بالبلد وحيضللونا. وإحنا ناس فهمنا قليل والبلد فهمها قليل ودول حيغرقوا البلد، وإحنا محتاجين لفترة انتقال – زى ما إنتو عملتو فى مصر – محتاجين لفترة انتقال، ويمكن عندهم أكتر مما كان عندنا؛ لأن هم بيتنقلوا من حاله لحالة. فالسلال عاوز يحكم، وحتى ممتنع إنه يجمع مجلس الثورة أو يجمع مجلس الوزراء، والراجل عاوز يتولى تنظيف العملية كلها قبل ما يبتدى يعمل أجهزة حكم نيابية أو كلام من ده.

وعليه مكانش فيه بقى محل إن أنا أفتح موضوع الميثاق مع السلال؛ لأنى لما قعدت أتكلم وياه شرح لى نظريته دى؛ إنه لازم يحصل فترة انتقال عندهم، والأفكار مبلبلة والطلبة حتى اللى بييجوا من بره اللى فيهم الشيوعى وفيهم البعثى، بيجوا كلهم وكل واحد فيهم عاوز يعمل زعيم، والبلد حتتقسم على نفسها فى حين أن الشعب كله فعلا مؤيد للثورة وماشى وياهم. وعلى ذلك رسى فعلا على أنه حيعمل فترة انتقال ٥ سنين لدستور مؤقت، وحيطلع يعلنوه رئيس جمهورية – اللى هو مجلس الثورة يعنى – وحيعيد تشكيل مجلس الثورة ويعيد تشكيل الوزارة؛ بحيث إنه يتجنب الأخطاء اللى وقعت فى أول يوم.

الأخطاء اللى وقعت فى أول يوم، اللى بقاياها هم اللى بيبعدهم دلوقتى؛ كل دول دى أخطاء أول يوم لأنهم اتعينوا فى مناصب حساسة، وأذيع عنهم وخلاص. ومحدش كان قادر يصلح حاجة، فى التشكيل بقى اللى حيعمله بعد اعلان فترة الانتقال ومجلس الثورة الجديد والوزارة الجديدة حيكمل على بقية الأخطاء اللى حصلت؛ اللى من ضمنها محسن العينى – اللى هو وزير الخارجية – حيعينوه سفير وحيعيدوا تشكيل الحكومة من أول وجديد ومجلس الثورة من أول وجديد.

من ناحية شخصية السلال بالذات، رجل بسيط جدا وساذج جدا وخطه مستقيم.. خطه واضح جدا ومستقيم مافيش التواء أبدا. وفى ذهنه واضحة حتى فى خطبه، من خطبه الواحد يقدر يعرف طريقة تفكيره بيقول: يعنى إحنا الجمهورية العربية بتدينا مساعدة، طب.. ما إحنا ياريت الأردن ولاّ السعودية يدونا مساعدة مايعملوش علينا عدوان، وإحنا مانرفضش إحنا عاوزين مساعدة من أى حد. ايمانه بعملية القومية العربية وبينا هنا فى الواقع ايمان لا يتزعزع واضح، وواضح أنه ايمان تلقائى يعنى ماهوش مفتعل أو مش علشان موقف أو حاجة. الراجل ساذج وبسيط وايمانه واضح فى كلامه وفى طريقة سيره حتى وفى خطة العمل بتاعتة.

من جميع الوجوه مافيش أى خوف من السلال بالذات يعنى كقائد لهذه الثورة، مؤكد الانسان ما يخشاش على الخط العربى أو ما يخشاش من انحراف أو أى حاجة تحصل مضاعفات فى المستقبل.

وضع قواتنا هناك: الحقيقة يعنى الناس معجبة جدا بيها وبيحبوهم، ومافيش أى نغمة من النغمات اللى احنا سمعناها دى اللى أنا كنت متصور إنها نغمة كبيرة. دى مش موجودة أبدا إلا عند السياسيين اللى هم أمثال محسن العينى والطلبة اللى خدهم وياه من هنا، وبعض البعثيين اللى موجودين هناك اللى هم فى التصفية كلهم بيطلعهم بره اليمن، أو بعض الهاشميين اللى انضروا وطلعوا.

من ناحية قواتنا العسكرية هناك، يعنى حقيقة أنا قلت للريس وقلت لعبد الحكيم أيضا: شئ مشرف جدا جدا للغاية وشئ يبعث على الفخر صحيح إن الواحد يروح ويشوف قواتنا بهذه الروح العالية، وبالنظام وأداء الخدمة وفهم للمأمورية اللى هم رايحين لها ومستوى من الكفاءة. يعنى الواحد يمكن الأفلام اللى كنا بنشوفها عن الحرب الثانية وبيعملوا لها بقى بروفات وتمثيليات، الواحد شاف هناك أحسن منها.. أحسن من اللى بيعملوا لها بروفات حقيقة يعنى على الطبيعة وعلى الواقع؛ سواء من ناحية قوات الجيش أو من ناحية الطيران. والوضع كله سليم ومافيش أى حاجة أبدا، ولكن العملية محتاجة ليقظة بالنسبة للمستقبل، ليه؟ لأنه قبل ما أمشى من هناك بـ ٥ دقائق بالضبط وصل واحد من المنطقة الشافعية، بيمثل الشافعيين كلهم اللى هم عبارة عن ثلاث أرباع البلد، وقال: إنه بيبلغنى رساله عن القسم الشافعى بأكمله علشان أبلغها للرئيس، وهى أنه لن يأمن الشافعيين على أنفسهم مع الزيدية إلا بالاتحاد الفيدرالى مع مصر؛ وعلى ذلك فده مطلب رئيسى وأساسى أنه لابد أن يتم الاتحاد الفيدرالى.

الشافعى: هل هناك قلق اذا كانوا يعنى هم.. خوفهم كمان من الزيود؛ لأنهم هم اللى كانوا فى السلطة وكان منهم الامام، لكن دلوقتى يعنى هم أغلبية ليه برضه لسه يعنى مجال الرعب موجود؟!

السادات: لا.. الثورة لما فسيل قام فى أول يوم، جميع التشكيلات اللى طلعها طلعها زيدية كلها، فى الوقت اللى كان قايم بالثورة فعلا معانا هنا، ونقل الأسلحة واستلموا الفلوس وعملوا كل المجهود كلهم شافعية.. كلهم اللى جم طول الصيف، واللى عرضوا نفسهم واللى بينقلوا لعدن من عدن لجوه، وفى كل هذه المخاطر، واللى استلم واللى عمل الخطة بالكامل، واللى راح وزع الخطة فى صنعا وتعز والحديدة كلهم شافعية؛ فبصوا لقوا فى أول تشكيل مافيش شافعية خالص!

ليه؟ النغمة القديمة لسه موجودة؛ يعنى علشان أقربها ليكوا شوية حاولوا يعملوا حرس وطنى فى صنعا علشان يحرسوا السلال ويحرسوا الناس اللى موجودين، فحصل اقتراح.. واحد اقترح إنه نجيب شوية من تعز ونمرنهم – اللى هم من الشافعية – ونمرنهم ونقعدهم؛ فجميع ضباط القيادة مجلس الثورة فى نفس واحد رفضوا، ليه؟ لأن الشوافع مش رجالة! العمليه دى عندهم مش لأن الشوافع مش رجالة صحيح لا.. العملية دى موجوده تحكم قديم موجود من أكثر من ألف سنة؛ إن الحكام هم الزيود والرجالة هم الزيود، أما الشوافع التلات أرباع دول ماهماش رجالة!

فالعملية موجودة وقديمة، وسر بقى متاعبنا كلها فى المستقبل حتطلع من هذه النقطة بالذات اللى هى زيود وشوافع؛ لأن الزيود اذا مكنوا الشافعية بشكل أو بخلافه إن هم ياخدوا حقهم، الزيود لن يرتاحوا وحيكون هجومهم كله علينا إحنا مش على الشوافع؛ طبعا لأنه ميقدروش يقولوا وحدة الأمة. الهجوم اللى على عبد الرحمن البيضانى أساسه كله لأن عبد الرحمن شافعى، ولأن الشوافع حطوا عبد الرحمن – ودى نقطة برضه كنت عاوز أقول لكم عليها – اللى هى كونه بقى نائب قائد ونائب رئيس وزارة فجأه بجميع صلاحيات رئيس الوزارة وصلاحيات القائد. أنا سألته فيها وقلت له: إنها مش مبلوعة يعنى علشان يفسرها لنا ايه العملية دى؛ لأن دى يمكن تجيب علينا إحنا غبار.

فاللى حصل إن الشوافع لما لقوا إن العملية طلعت الثورة فى هذا الشكل، رفضوا يروحوا لصنعا، والى يومنا هذا رافضين أعضاء مجلس الثورة والوزراء الشوافع إنهم يدخلوا صنعا.. الى يومنا هذا. وبعدين بعتوا للسلال مندوب بيسأله بيقول له سؤال عن القسم الشافعى، وعلشان القسم الشافعى يحدد موقفه من الثورة، ما هو السبب فى إن المخطط اللى متفق عليه لم ينفذ؟ السلال لما سمع هذا السؤال ماقدرش يرد عليه؛ لأنه السلال عارف دوره فى الخطة صحيح لكن المخطط بأكمله مكانش عنده.

فى نفس هذا اليوم اللى الشوافع وصلوا بيقولوا له هذا الكلام، كان عبد الرحمن البيضانى وصل وراح له عبد الرحمن اجتمع بيه، وقال له وبلغه الكلام اللى احنا قلنا له هنا فى مصر؛ بالنسبة لمساعدتهم والمساعدات اللى احنا حنقدمها أو الطريقة اللى حنقدم بيها و.. و.. الى أخره. وبعدين بحث وياه مسألة المخطط القديم، وقال له: فيه انحراف حصل؛ المخطط القديم متفق على أوضاع معينة، اللى حصل طلعت أوضاع مختلفة عن اللى متفق عليه. فتانى يوم السلال لما سمع الكلام ده من عبد الرحمن ومن الشافعية.. تانى يوم اجتمع بعبد الرحمن، وبعتوا جابوا المخطط اللى موجود من قبل الثورة، لاقوه فين؟ لاقوه فى محطة الاذاعة جاهز كان علشان يذاع، فوجدوا إنه مافيش حاجة من تلات أرباع اللى تم مخالف للمخطط.

المخطط فيه عبد الرحمن البيضانى رئيس لمجلس الثورة ورئيس لمجلس الوزراء، وهذا المخطط هم اللى باعتينه من جوه، إحنا ماعملناهوش فى مصر تجنبنا إن إحنا ندخل فى هذا. وأنا بعت لهم وقلت لهم: الخطة اللى إنتو عايزنها إبعتوها لنا وإتفقوا عليها فى صنعا وتعز والحديدة، وإحنا مستعدين نقول لكم ايه اللى حنعمله. فالمخطط جاى من عندهم، فلما وصل المخطط من محطة الاذاعة وقرأه السلال، وجدوا فيه إنه عبد الرحمن كذا وكذا والوزراء كذا ومجلس الثورة كذا؛ كل شئ محطوط، والبيانات اللى تذاع بالترتيب واحد واتنين وتلاتة وأربعة.

فالشافعية قالوا: إحنا متمسكين بالمخطط، عبد الرحمن البيضانى قال: مش ممكن ده أمر واقع، الراجل بقى اللى قام بالثورة السلال يعنى كيف يشيلوه من محله ويحطوا عبد الرحمن البيضانى مكانه اللى جاى من القاهرة رئيس لمجلس الثورة؟! قال: ده لا.. ده أمر يستحيل! فقالوا طب ياخد المركز التانى اللى بعد السلال على طول بقوة السلال. علشان كده طلع مرسوم غريب إنه نائب للقائد – نائب للسلال – فى كله.. فى قيادة فى وزارة فى أى حاجة بصلاحيات السلال. طلع المرسوم إنه بصلاحياته فى كل حتحل العملية الشافعية، لكن العملية الشافعية ماتحلتش لأنه زى ما قلت لكم: فى آخر خمس دقائق باعتين لى مندوب. وبعدين ده جاتلى برقية بعد ما وصل المندوب الرئيسى التانى بتاعهم – وصل كنت أنا مشيت بقالى خمس دقائق – علشان يؤكدوا هذا المعنى.. إنه الشوافع فى ظل الزيود حيتعبوا ومايقدروش يمشوا، وإنه لابد من الاتحاد الفيدرالى للإبقاء على وحدة اليمن.. ده الموقف.

الشرياصى: هو البيضانى مش هو نائب رئيس الثورة وهو يمثل الشوافع؛ يبقى هم كانوا عاوزينه أكتر من كده؟!

السادات: لا.. هم كانوا متمسكين بالمخطط نتيجة لأن اللى طلع حسوا إن فيه لعبة حصلت.

الشرباصى: بس هى الظروف اللى كانت..

السادات: هم شاكين والى يومنا هذا شاكين، ولم يذهب أعضاء مجلس الثورة ولا الوزراء الى صنعا لغاية دلوقتى.

الشرباصى: هو السلال من الزيود؟

السادات: السلال زيدى.

صبرى: طب إنت تعتقد إنه هيبقى فيه صراع بين السلال وبين البيضانى؟

السادات: لأ.. اطلاقا.. لا اطلاقا من هذه الناحية لأ أبدا مش حيكون فيه أبدا؛ لأن عبد الرحمن عارف وضعه تماما وفاهم إن إحنا بنؤيد السلال. أنا قلت له: السلال قائد الثورة وإحنا حنؤيد السلال كقائد للثورة؛ لأنه خلاص بقى وضع انتهى. وبعدين السلال أحسن ضابط موجود فى صنعا علشان يمسك هذه الثورة النهارده أو فى اليمن كلها، يعنى اللى قدامه الجايفى اللى هو المفروض إن هو يبقى بديل للسلال أو كان ممكن يكون رئيس للسلال، وفيه مساعى لهذا من بعض الضباط؛ فيه عمليات بتتم لهذا علشان كده السلال عايز يصفى. هذا الجايفى متردد وأخر الثورة أكثر من عشر سنين، وعلى ايدى أنا شخصيا بعت لى أكثر من رسالة كلها تخريف وكلها عمليات لو أخذ بيها كانت الثورة ماقامتش. وبعدين شخصيته انتهازى، ويقال: إنه من عينة عبد الكريم قاسم بالذات؛ فمافيش يعنى فى الواقع انسان إن إحنا ممكن نقف وراه غير السلال، من ناحية الصراع بينه وبين عبد الرحمن ده منتفى خالص.

محى الدين: دور السلال فى المخطط ايه؟

السادات: فى المخطط الرئيسى دور السلال كان قائد عام للقوات المسلحة.

محى الدين: وهو كان يعلم هذا؟

السادات: ويعلم هذا ويعلم جزء كبير من المخطط، وماتكلمش على الرغم إنه كان رئيس حرس البدر.

محى الدين: وبعدين هو عين نفسه رئيس للوزارة!

السادات: وبعدين..

محى الدين: النتيجة لصرف الذخيرة.

السادات: بالضبط.. نتيجة الأزمة اللى حصلت فى الفجر عين نفسه قائد للثورة.

محى الدين: ماكانش متفق عليه إنه يقوم مع الولاد، إلا إنه يستنى لغاية ما الولاد يخلصوا العملية.

السادات: لا.. كان متفق ويقوم ويمسك البدر ويقتله.. دوره فى المخطط..

محى الدين: ماقامش.

السادات: يقوم ويمسك البدر ويقتله.. هو اللى عليه قتل البدر.

محى الدين: هو ماقامش؟

السادات: فى المخطط ماقامش.

الشافعى: أمال الضابط التانى اللى هو كان المفروض يقوم بالعملية دى؟

السادات: على عبد المغنى.

الشافعى: لا.. اللى ضرب وانضرب ده .

صوت: السكرى.

السادات: لا.. ده الضباط بتاعت على عبد المغنى اللى هم منفذين.. دول المنفذين.

الشافعى: آه.

السادات: يعنى دول مش الرئيسيين فى العملية؟

الشافعى: لا.. بالنسبة لقتل البدر بالذات يعنى.

السادات: آه.. قتل البدر، ما هو علشان – زى ما بيقول زكريا – علشان السلال ماخدش دوره فى الخطة؛ فعلى عبد المغنى استغنى عن دور السلال بإنه يدخل ضباط تقتل البدر جوه.

الشافعى: آه.

السادات: انما كان المفروض السلال هو رئيس حرسه، هو اللى متولى القضاء على البدر فى المخطط الأصلى.

البغدادى: ايه الموقف فى صعدا؟

السادات: ده حكيم يعرفه أكتر منى الحقيقة.

محى الدين: يعنى مجموعة الضباط اللى تبع على عبد المغنى..

السادات: أيوه.

محى الدين: بيقولوا حوالى ٨٠ ضابط.. حاجة زى كده.

السادات: أيوه.

محى الدين: دول كلهم شوافع؟

السادات: لأ.. مافيش فى الجيش اليمنى ضابط أو عسكرى شافعى، كلهم زيود.

محى الدين: يعنى الثورة قامت على أكتاف الزيود مش على أكتاف الشوافع.

السادات: الزيود.. كلها زيود كلها.

محى الدين: طب ليه يبقى الشوافع يبقى رئيس وزارة والكلام ده يعنى؟

السادات: لا.. المخطط اتحط على أساس إنه المناصب بالنص؛ لأنه الزيود مابيرضوش إلا إنهم يكونوا حكام. وبعدين الشافعية كون إن مافيش ولا عسكرى ولا ضابط منهم فى الجيش.. ده وضع يعنى..

الشافعى: مش ذنبهم يعنى.

السادات: مش ذنبهم.. مش هم اللى عملوه. فوضع المخطط على أساس إنه المناصب مقسومة نصين بالضبط؛ مجلس الثورة نصين ومجلس الوزراء نصين، علما بأن الزيود ربع والشوافع ثلاثة أرباع انما وضع المخطط كده، وبعدين الناس اللى اشتغلت ونفذت الخطة بالكامل من هنا ونقلت..

الشافعى: من بره يعنى.

السادات: وقامت.. ونقلت من بره لجوه شوافع كلهم. وبعدين عايزين ياخدوا فرصتهم النهارده إنه يبقى فيه منهم عسكرى فى الجيش وضابط فى الجيش.

وبعدين النقطة التانية.. إنه كجيش يمنى يعنى إحنا رحنا وشوفنا وسمعنا منهم، مافيش حاجة اسمها جيش يمنى.. مافيش حاجة خالص لا عساكر ولا ضباط اطلاقا! مافيش حاجة يعنى وحكيم يمكن لامس دى أكتر منى.

محى الدين: الأعداد اللى شوفتوها فى صنعا كانت يعنى ايه..

السادات: الشعب..

محى الدين: يدل على إنهم يعنى..

السادات: الشعب والقبايل جت، وإحنا هناك والمؤتمر الشعبى.

محى الدين: قبايل من بره يعنى؟

السادات: قبايل من بره الشعب والناس ماشيين لسبب واحد إنه فى أول يوم راحوا قاتلين ١٣ أو ١٤، ولولا هذا كانت صنعا كلهم الشعب هناك مافيش. وبعدين الجمهورية مشيت.. لا الجمهورية مشيت خلاص.. الجمهورية مشيت خلاص.

طراف: السلال بيتمتع بمكانه عند القبائل؟ مكانة شخصية يعنى لأن دى مسالة مهمة.

السادات: فى الشعب وفى القبائل وفى الجيش.

طراف: يعنى له المكانة يعنى اللى تغنى عن مكانه الامام مثلا؟

السادات: لا متغنيش؛ لأن لسه ١١٠٠ سنة ظل الامام والقداسة لسه موجود، لكن كونه بيتمتع بمكانة فى الجيش وفى الشعب وفى القبائل ده سليم.. ده حقيقى يعنى.

محى الدين: الموقف المالى والنية فى تشكيل جهاز حكم؟

السادات: ده اللى من المواقف اللى برضه السلال عاوز يحلها عن طريق إنه يحكم. مافيش فى البلد لا حكومة ولا تخطيط لحكومة ولا مالية ولا تخطيط لمالية، ولا فكرة عن أى شئ فى هذا العالم أبدا دول فى القرن العاشر بالضبط! فهو عاوز ياخد سلطات مطلقة علشان يستطيع إنه يبتدى ينشئ جهاز حكومة. علشان كده بيلحوا فى إنه خبير لكل وزارة على الأقل من هنا يروح وينشئ الوزارات. وبعدين عاوز مايجبش حد من بره من المتعلمين اليمنيين اللى هم مسار المتاعب دلوقتى، إلا على وظيفة يعنى بعد ما يقعد الخبير ويخطط وعايز وأنشئت وظيفة يبعت يجيب لها واحد وينقيه من اللى بره؛ علشان ييجى يشتغل ما يقعدش يشتغل سياسى فى البلد.. العملية حتاخد وقت طويل أوى.

محى الدين: احتمالات الميزانية النقدية، فيه قدرة مالية النهارده مثلا عن طريق الضرائب والجمارك النهارده ممكن يبقى فيه ميزانية فى البلد بعد مثلا سنة؟

السادات: لا يسووا نفسهم.

محى الدين: على البلاطة؟

السادات: لا.. ممكن أوى ممكن أوى.

عامر: لا.. عندهم.

محى الدين: قطعا الامام كان بيحصل ضرائب.

السادات: كان بيحصل ضرائب شنيعة.

محى الدين: هو كان بيحصل ضرائب؟

السادات: آه.. هو كان بياخد وكان بيحصل ضرائب شنيعة؛ يعنى كان بياخد على الفرد أكثر من عشر ضرائب! بس موارد البلد والمشاريع اللى عاملها عبد الرحمن بناءا على دراسة سابقة طويلة؛ يعنى فى سنة واتنين حيكون وضعهم كويس أوى أوى لأن عندهم بيعتمد على الزراعة والمياه موجودة والأرض موجودة.

محى الدين: هل طلبوا طلبات من الجمهورية؟

السادات: مافيش حاجة أبدا أكثر من إنهم يعنى مافيش هناك لا جيش ولا سلاح! (ضحك)

الشرباصى: كل حاجة يعنى؟

السادات: ولا سياسة ولا حاجة، وعايزين مننا جيش وسلاح وسياسة وأكل وشعب وخبراء وكل حاجة! (ضحك)

البغدادى: مافيش حاجة ماطلبوهاش!
فيه موقف تونس من العملية فى اليمن.

السادات: آه.

صبرى: اعترفت.

البغدادى: واعتراف زى ما فهمت معرفش ده صحيح ولاّ لأ، إن هم مستعدين يقدموا مساعدات يعنى عاوزين يحطوا رجليهم هناك!

السادات: آه.

البغدادى: هل فيه معلومات؟

صبرى: هو فيه طلب من تونس بعقد..

السادات: اجتماع.

صبرى: اجتماع ما بين الدول اللى اعترفت باليمن؛ لتنسيق أو لعمل مشترك فى معونات عينية وما الى ذلك. وبعدين إحنا قلنا: مافيش مانع من حيث المبدأ. الهدف من هذا محدش عارف فيه أحد أمرين؛ ياإما هو بياخد هذا الموقف نكاية فى الحسن، برضه جمهورية ضد ملكية وبيعتبر إن دى عملية الحسن..

السادات: المغرب..

صبرى: يعنى عملية..

محى الدين: نكاية فيه.

صبرى: يعنى عملية خطوة فى اتجاه تحطيم الحسن؛ ياإما ده مكسب داخلى شعبى على طريقة بورقيبة طبعا.

حسين: والله أنا رأيى كده يعنى إن هم مش عايزين الجمهورية العربية تنفرد.

صبرى: أو يكون هو مزقوق بواسطة الأمريكان.

حسين: الأمريكان؟

صبرى: ده الأرجح.

حسين: ينتظر الحوادث اللى حتحصل.

عامر: الموقف فى منطقة صعدا: المنطقة شمال صعدا لسه المعلومات فيها مش معروفة، شمال صعدا أد ايه القبايل دى مش معروفة. المنطقة بقى المعادية دلوقتى منطقة جبل مأرب.

الشرياصى: دول الشوافع؟

السادات: لأ.

عامر: لا زيود.

السادات: مافيش شوافع أبدا فى المنطقة دى.

صوت: فيه منطقة بقى شمال مأرب بحوالى ٧٠ – ٨٠ كيلومتر، المنطقة دى فيها قبايل معادية والقبائل بتتجمع، حسب معلوماتنا امبارح برضه انضربت. دول المنطقتين المعاديتين.. مأرب ومعبر ودول بالكتير على بعد بكره.. سعود حاسس بالعجز فى العملية كلها، باعتين أسلحة مستوردين شوية أسلحة مضادة للطائرات ومعاها ذخيرة مضادة للدبابات! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عامر: لكن وبعدين فيه اشارات بالليل إنه عاوزين يلعبوا أو حاجة زى كده، أنا باعتقد إن حسين يعنى عاوز يدخل.

السادات: عاوز يضرب ويستعمل الطيران.

عامر: وسعود برضه لو لقى فرصة، لكن بعد القوة بتاعتنا ماوصلت كلها دلوقتى.. يعنى وصل من عندنا كل المظلات والصاعقة.. وصلوا آخر دفعة امبارح.

عبد الناصر: لوائين.

عامر : لوائين، وبعدين الحقيقة قررت أبعت له لواء مشاه تانى بحط جزء من القوة فى الحديدة من المظلات والصاعقة؛ هم دول القوات اللى حتتحرك لتضرب. هو اتحرك جزء منهم النهارده بالطيارة، اتحرك بالمركب أول امبارح جزء وبعدين التحركات التانية حتتحرك القوات كلهم. من ناحية الطيران فيه طيارات YAK..

محى الدين: YAK يعنى.

عبد الناصر : صلحوهم يعنى؟

السادات: لا.. ده كله من عندنا، اللى من عندهم باظ.

عامر : الست طيارات اتركب منهم أربعة وركبوا الاتنين التانيين، الاتنين التانيين برضه بكره فى المراكب فيعنى على برضه ما الضباط الطيارين ياخدوهم ويشتغلوا .

حسين: يضربوا بالصواريخ؟

السادات: فعال بشكل عنيف.

عامر : وبعدين طيارتين اليوشن بيشتغل كويس بيشتغل كويس جدا.

طراف: الجنوب مافيهش حاجة؟

السادات: بيخشوا من ناحية سعود.

عامر : يعنى صنعا كده يعنى ناس كويسين أوى.. طبيعة كلامهم ومشيتهم تختلف.

السادات: الساحل كل ده الساحل لأنه كله شوافع.

محى الدين: الحشود القديمة اللى كانت عند نجران دلوقتى يعنى..

عامر: هى اللى موجودة فى نجران لكن مافيش حشود ذات قيمة موجودة.

محى الدين: فيه موضوع الاستكشاف فوق السعودية بيتنشر الكلام ده.

عامر: بيعملوا ايه؟

محى الدين: لا.. استكشاف.

السادات: الطيران.

محى الدين: هو رايح نجران، عكس هو رايح على جدة.

عامر: من هنا؟

محى الدين: منين مايمرش على هنا؟

عامر: يمر.

محى الدين: يمر فوق البحر يعنى.

السادات: وأنا مسافر الـ COURS من أسوان لصنعا فوتنا فوق جيزان.

الشافعى: جيزان؟

السادات: منطقة ضخمة فى السعودية علشان نخش على صنعا، والرجوع نفس الشئ وراجعين الصبح.

عبد الناصر: برضه اللى سمعنا عنهم إن الـ ٥ طيارات..

صوت: طيارات قتالية.

محى الدين: مافيش غير أربع طيارات أو خمس طيارات اللى جت الأردن وقلت حتتنقل.

عامر: لالالا.. جايز ٥ طيارات.

الشافعى: نجران.

عامر: لا.. لا.. جدة، وفيه أربع طيارات مقاتلة يعنى العملية أصلها..

السادات: تطمين يعنى.

صبرى: بس كان فيه برقية النهارده أظن من حسين أو حاجة زى كده، إنه عايز يقطع مدينة صعدا وصنعا، فهل ممكن؟

السادات: هى المنطقة بالفعل مقطعة ليه؟ لأنها جبال وهيئات فى غاية الصعوبة زى شغل أمريكا زمان؛ إنك بتعمل قلاع فى قلب حجه وصعدا فى الوسط، أى انسان ممكن يقطع أى حاجة ولا يجديش الكلام ده كله لأنه بطيارة تنزل كده عليهم.

الشافعى: مش مثلا طريق محدد ممكن يعنى؟

السادات: لا.. مابيقاش عملية عسكرية حاسمة إن يفصلوا جزء عن جزء.. متحصلش دى.

عامر: سهل العملية دى اللى هى شمال صعدا.

حسين: عندنا فيه خسائر؟

السادات: لا.. ماعندناش خسائر.. بيسأل على خسائر عندنا مافيش حاجة خالص.

محى الدين: هو كان فيه شوية اشاعات..

عامر: فين؟

محى الدين: فى البلد إن بالنسبة للمستشفيات العسكرية مليانة بالجرحى يعنى كلام يعنى.

عامر: لازم يبقى فيه خسائر.

السادات: جايز تحصل معركة بعد كده.

رفعت: بقترح يعنى لتغطية العملية إن إحنا نعلن إن فيه متطوعين عايزين يروحوا هناك، وفتح باب التطوع.

عامر: ومن امتى هذا الكلام؟

رفعت: من أسبوعين صرحت يعنى الحقيقة..

عامر: عملية عاوزة يعنى..

رفعت: لا.. هى مش شرط تنفذ.

عامر: لا.. لا.. هى ممكن يعنى صورية.

رفعت: آه.

عامر: يعنى مكتب معين.. اتحاد الطلبة اتحاد العمال ممكن.. ممكن يعنى.

الشافعى: لتغطية معركة الدعاية.

رفعت: يعنى حتى لو حصلت خسائر بعد كده ربط من نواحى مختلفة يعنى.

صبرى: فى الأسبوع اللى فات الحقيقة اتكلمنا فى المجلس التنفيذى، حاولت أن أطبق نفس النظام اللى بيسرى فى مجلس الرئاسة؛ وهو إنه يحصل أساسا اجتماع يعنى مواضيع عامة وتناقش، وبعدين بنبص لجدول الأعمال على أساس ننتقل الى مرحلة جديدة، من إن القرارات بتبقى حاجة ثانوية فى الواقع ومناقشة السياسة العامة تبقى أهم حاجة.

فيه ٣ مواضيع رئيسية أثيرت..

الموضوع الأولانى: كان خاص بتصريف القطن؛ لأنه موضوع عاجل والحالة الحقيقة برضه لازالت فى تصريف القطن ماهياش على مايرام. وبعدين بعد فتح باب المناقشة وتبادل الآراء – يعنى تقريبا أجمعت الآراء كلها – إن المشكلة بتلف وتدور فى النهاية بترجع الى أن أس الفساد كله تجار الداخل.

عملوا السنة دى زى ما بيعملوا كل سنة وزى ما علموا السنة اللى فاتت، يعنى الحالة بتاعة السنة دى بالضبط هى نفس الحالة اللى حصلت السنة اللى فاتت؛ إنه بينزل فى الريف وبيقولوا بيرمى طعم – زى ما بيقولوا – يعلى السعر، وبعدين بعد ما يعلى السعر ياخد القطن بتاع القرية أو الزمام اللى هو عايز ياخده بعد كده بأسعار أوطى. ده بخلاف إن هم بيلعبوا فى الرتب مع الفلاحين، وبعدين بيبيعوا الرتب للمصانع ولشركات التجارة بأسعار أقل من حقيقتها ويكسبوا الفرق.

فالسنة دى يمكن النشاط كان أكثر نتيجة إنه كان فيه تجربة فى المنوفية وفى بعض المراكز فى البحيرة وفى الجيزة على التسويق التعاونى، فكانت المقاومة من ناحية التجار أشد؛ نزلوا برضه بأسعار أعلى، وبعدين لما دخلت الجمعيات التعاونية – حتى فى المناطق اللى هى تقرر فيها التسويق التعاونى – نزلوا هم فيها قبل الجمعيات التعاونية ما تنزل بأسعار أعلى جنيه أو ١,٥ جنيه أو ساعات ٢ جنيه للقنطار!

ولما جت بعد كده حتى دخلت الجمعيات التعاونية بالسعر الحقيقى، بقى الفلاحين ماعندهمش ثقة وابتدوا فى حملة اشاعات؛ بيقولوا: إن الحكومة دخلت فى عمل الجمعيات التعاونية علشان تبخس ثمن القطن وتكسب فيه، أو اشاعات تانية إن التسويق التعاونى ده هدفه الأساسى إنه يحصل من الفلاح كل التزاماته ومش هيفضل له ولا مليم!

هى الحالة دى خلت حالة قلق عند الفلاحين، فيه ناس مش عاوزة تبيع والتجار برضه أحجموا عن الشراء وخلى القطن ينام شوية.

فعلاوة على إن بنك التسليف الزراعى مكانش واخد قرض من البنك المركزى، ورغم إن احنا كان متفقين على إن بنك التسليف ياخد من البنك المركزى ١٥ مليون جنيه فورا علشان يمول المحصول، حصل خلاف.. فضلوا يتناقشوا فى تفاصيل ودخلوا فى مناقشات مع بعض.. بنك التسليف عايز ياخد بفايدة مخفضة، البنك المركزى بيقول له: لأ.. بادى لك بسعر الفايدة اللى هو زى البنك التجارى لما بيشتغل دلوقتى البنك التجارى، وأخيرا اتحلت العملية وابتدوا يمولوا محصول القطن علاوة على كل..

عبد الناصر: بفايدة مخفضة.

صبرى: لا.. بفايدة تجارية لأن دى عملية تجارية بحتة، ماهياش تسليف زى البنك مابيسلف الحقيقة؛ لأنه بيمشى الفلوس على طول. فعلاوة على كل هذه الأمور القطن مكانش برضه ماشى بالقدر الكافى، فاتفقنا على أن نوزع حتى فى المحافظات شركات تجارة؛ اللى هى مكاتب تصدير تشتغل فى القطن بأن تخصص لكل محافظة شركة أو أكثر، وبتنزل وهى مكلفة بأنها أى قطن معروض بتشتريه على طول.

الأمل إنه فى خلال هذا الأسبوع المفروض إن القطن هايمشى، انما الحقيقة الأساس كل العملية أو نرجع ونلف ونقول: إن العملية كلها أساسا تجارة الداخل، ولن تنتظم فى السنين المقبلة إلا لو كانت تجارة الداخل تنظم بالتنظيم اللى يكفل إن الفلاح أول ما يجنى المحصول يلاقى اللى يشتريه فورا وبأسعار محددة ومافيش تلاعب فى الأسعار.

طبعا هدفنا إن احنا السنة الجاية نخش فى هذه السياسة على أساس إن احنا لو قدرنا هنبحث الموضوع؛ لو قدرنا إن احنا نخلى الجمعيات التعاونية هى تبقى فى جميع المحافظات زى المنوفية والبحيرة يبقى كويس، إن مكانش هننشر من أول السنة شركات القطن فى جميع المحافظات ونديرها، كل واحدة مسؤولة إنها تنتشر فى كل محافظة وتاخد القطن على طول فى أول الموسم.

البغدادى: كنا قلنا المحالج تجيب القطن وبعدين بياخد من تجار الداخل وهم بياخدوا عمولة من المحالج، وبعدين هو كان بيروح للمحلج بيدى له ألف جنيه وبيقول له: روح اشترى لى القطن، وبعدين هو المحلج بياخد من البنوك لازم، وبعدين أقفل عليهم الحنفية دى وأقول له: تعالى اشتغل لحسابى لأن هو عارف الفلاحين وعارف اللى بياخد القطن بياخده بكام.

الشافعى: يعنى هو بالنسبة لما نيجى فى الجمعية التعاونية، يعنى اذا كنا هنمسكها من المحالج الخطأ اللى بيحصل هو ما بين المحلج وما بين التاجر. صحيح المحلج يعنى فى ايدك وإنت اللى بتموله وإنت اللى بتشغله، لكن هو الخطأ اللى بيحصل ما بين المحلج وما بين الزارع مين اللى بيستغله فى هذه العملية؟ الشخص اللى بيروح يرمى له الفلوس فى الأول. بتيجى الجمعية التعاونية اذا مكانش عندها مخزن؛ لأن الفلاح بيبيت على القطن بتاعه وبيغفر عليه وبيقعد معاه يعنى مابيطمئنش لأى حد يستلم منه القطن – حتى لو كانت الجمعية موجودة – إلا اذا قبض فعلا الفلوس. اذا مكانش التمويل يبقى موجود على مستوى الجمعية والمخزن موجود على مستوى الجمعية؛ هذه العملية هيبقى فى منتهى الصعوبة أنها تتم.

البغدادى: أصل هو هييجى يسلمه لى بأسعار تانية، وأنا عاوزه يستفيد من الفرق لصالحه.

الشافعى: بس فى التطبيق العملى عملية تحديد الرتبة هى اللى بتبقى بتاخد العملية الفنية، والوقت اللى هتخلى اللى موجود فوق ده مش هيقدر ينفذها.. مش هيقدر ينفذها.

صبرى: آه.. هو اللى بيتم فى العملية التعاونية فى الواقع واللى تم فعلا فى المنوفية هو الآتى: هو الجمعية التعاونية مابتشتريش مباشرة يعنى فيه ناس طبعا. الجمعية واذا كان عندها مخزن أو شئ من هذا القبيل أول ما بيوصل الجزء ده الجمعية التعاونية، بياخد ١٢ جنيه على القنطار على طول، وبعدين بيروح المحلج بيتنمر الكيس بتاعه وبيروح وبيتحلج أو بيخش المحلج، وبياخدوا عينة وفيه الفراز هناك، وبعدين يدوا له الفرق، انما بالفعل بياخد كاش ١٢ جنيه فى ايده أول ما بيسلم القطن.

الشافعى: ده زى اللى عملوه فى المنوفية.

صبرى: أيوه.. ده اللى فى المنوفية، التاجر داخل هنا بيعمل ايه؟ هى نفس العملية اللى كنا اتفقنا عليها السنة اللى فاتت؛ إن هو عبارة عن وسيط فى بعض الحالات، يعنى يمكن مافيش مخازن أو حاجة بيروح ويلم القطن، بياخد على الكيس ١٠ صاغ أو ١٥ قرش على حسب المناطق. وبيستفيد فعلا تاجر الداخل النهارده فى المنوفية فى هذه العملية – اللى هى ١٠ صاغ على الأقل فى الكيس – يعنى أصبحت عملية ومافيش مضاربة فيه التسويق التعاونى.

الشافعى: عمولة.

صبرى: انما بالنسبة للمناطق التانية العملية دى هى مامشيتش، يعنى ما الشركات مثلا بتاعة القطن.. شركة النصر ١٠٠٪ حكومة وكل حاجة عندها، بتشغل تجار الداخل، فاهمة أو لها مكاتب المنتشرة، مش بيروح المندوب وبيشترى بيشغل تجار الداخل. دول بالذات التجار مابيعجبوش العشرة صاغ والـ ١٥ قرش عايز يستفيد أكتر؛ لأنه هو هنا مافيش تعامل مباشر ما بين الشركة وما بين المنتج، فيه وسيط اللى هو برضه التاجر، بتتفق معاه بتقول له: هتاخد على الكيس ١٠ صاغ، هو برضه عاوز يروح يخفس جنيه فى القنطار علشان يستفيد فوق الـ ١٠ صاغ جنيه أو ١,٥ جنيه فى القنطار.. فهى دى العملية.

عبد الناصر: هو الجمعية التعاونية عندها؟

صبرى: حطيناها بالخطة بتاعتنا ومامشيتش.

عبد الناصر: وإحنا عندنا خساير ايه؟ التاجر اذا كان مرتبط بشركات هياخد القنطار ويتجه للمحالج أو يشتغل لحسابه ويروح يستلف من بنك من البنوك، مش معقول البنوك كلها تقول لى: فلان الفلانى ده تاجر قطن فالبنك بيسلفه أو الشركة بتموله أو المحلج بيموله.

صبرى: هو إحنا برضه اتخذنا قرار..

عبد الناصر: برضه العمليات.

صبرى: أخذنا قرار بتصفية المراكز فى خلال ٣ أسابيع من السلفة.

عبد الناصر: آه.

صبرى: يعنى اللى بيروح يتسلف تجار الداخل من البنك لازم يصفى مركزه فى خلال ٣ أسابيع، يبقى فى الحالة دى هى فى خلال ٣ أسابيع لازم يشترى علشان يصفى مركزه مع البنك.. ده برضه من ضمن الحاجات. لكن برضه يعنى هى العملية فى النهاية تاجر الداخل هيفضل مسيطر فى محله.

عامر: زى ما قلنا التاجر فى الآخر اللى هيبيعه، هيروح لفين؟ سواء فى المصانع اذا كان فى المصانع الموضوع هنا الرتب له حكم؛ لذلك إن فيه ناس استطاعوا السداد السنة اللى فاتت.

صبرى: فيه فلسوا فعلا!

عامر: وده أحسن؛ لأن أول ماشتغل برضه مانجحش.

صبرى: اللى اشتروا فى الأول فلسوا!

عامر: الخطوة التانية بقى هى التنظيم التعاونى اللى عملته الجمعية التعاونية، لكن عملية تجارة الداخل لا يمكن دى عاوزة سنين وعدد كبير وداخلة فى القرى؛ يعنى عملية هتاخد وقت شوية.

الشرباصى: والله هو اللى حصل إن تاجر الداخل الآن مالوش أثر على القطن لأنه امتنع فعلا من الشراء. هو أقبل فى الأول إنه يشترى، اشترى بسعر مجزى، بعدين راح يسلمه فخسر فى التسليم؛ يعنى ياإما فى الرتبة مش فاهم أو ياإما زى ماهو بيشيع إنهم بيكسروا الرتب. ده كلام يعنى انما كانت النتيجة إنه امتنع خلاص إنه ينزل السوق؛ لأنه أنا شوفت ناس منهم قالوا مثلا: لما كنا عندنا أمل نكسب فى القنطار ٥٠ قرش خسرنا ٥٠ قرش! فامتنع لأنه زى ما بيقولوا إن المصدر الوحيد للتوريد هى الحكومة، فهو دخل السوق فى أول سبتمبر؛ ولذلك الناس اشتروا وباعوا كويس بـ ١٥ جنيه. وبعدين لما راح يورد، كما يقول هو: إنه خسر فى القطن ٥٠ قرش فامتنع، يعنى هو مالوش أثر فى الداخل النهارده أو بيفهم الناس.

اللى حصل إن الشركات الكبيرة حتى مابتدخلش ماراحتش يعنى؛ مثلا أقول لسيادتك: عندنا مثلا فيه زراع معروفين.. ده عنده ٥٠ قنطار ده ١٠٠ قنطار، ودايما الشركات كانت تروح للى عنده ١٠٠ قنطار، ٥٠ بدل ما تقعد تلملم ٥ قناطير من هنا و٣ قناطير من هنا. الزراعة الكبيرة أم ٥٠ و١٠٠ و١٥٠ كانت بتطمع فيها الشركات؛ لأنه قطن مفروز أو قطن كويس بتقدر تصرفه وتكسب فيه؛ السنة دى ماراحوش، يعنى ناس قالوا لى: رحنا للشركة الفولانية والشركة الفولانية وقالوا لنا: هنيجى لكم بكره هنيجى لكم بعده ولحد الآن ماحدش من الشركات الكبيرة راحت!

تجار الداخل النهارده مالهمش أثر؛ لأن زى ماباقول لكم: بعد ما دخل واشترى وراح؛ لأنه مالوش مصدر يسلم له غير الدولة، ولا الشركات.. يعنى الشركات اللى بتاخد منه الدولة اللى بتاخد منه وبتاخد منه بالفرازين بتوعها، فهو امتنع النهارده من الشراء لأنه خسر زى ما الأخ على بيقول فعلا. انما حتى الشركات الكبيرة فى كل المديريات اللى كانت بتروح من أول سبتمبر علشان تروح تساعد فلان وتساعد فلان بتوصل ٥٠ قنطار فيما فوق – دى كانت بتكون مغرية – ما راحوش السنة دى.

يعنى أول امبارح فه ناس من عندنا من الدقهلية بيقولوا لنا: روحنا الشركة الفولانية اللى كانت متعودة تيجى لنا؛ شركة الاسكندرية بتاعة سمنود وغيرها ماجوش لحد دلوقتى! انما كونا إحنا نلصق التهمة للتاجر الصغير هو اللى أفسد! التاجر الصغير اشترى من أول سبتمبر واتحش وسطه فيهم وركنه خلاص.

فهو المهم الآن إن الشركات الكبيرة اللى كانت بتشترى دى تتحرك بعملائها إن هم يتحركوا، وهم دول اللى يقدروا ينقذوا زى ما كانوا بينقذوا فى السابق.

الشافعى: هى بالضبط الشكوى كانت إن الناس اللى اتعودوا إن هم يروحوا يشتروا ماراحوش..

الشرباصى: الشركات الكبيرة.

الشافعى: ومافيش تمويل ولا جهاز حل محلهم على طول، فعلا الشكوى فيه حد يعنى..

عبد الناصر: دى كانت موجودة فى المصلحة الحكومية.

الشرباصى: آه.. يعنى زى ما باقول لسيادتك: يعنى الأول يتنافسوا مافيش السنة دى أبدا.

الشافعى: حصل فراغ.

محى الدين: هو يمكن الملحوظ على تجربة المنتجين على كلام الزراعيين، على إنهم منعوا تجار خالص إنهم يباشروا العمل فى محافظة المنوفية.

صبرى: لا.

محى الدين: ودى عملية اذا كان ده مش صحيح.. مش سليم..

صبرى: لا.

محى الدين: لأنه احنا لازم نسيب التجار علشان يكشفوا الخلل اللى هيحصل فى عملية الجمعية التعاونية؛ إن يحصل عن طريق الموظفين وكده فى الجمعيات إنه يحصل برضه خلل وظلم فى عملية تسليم وتسلم.

صبرى: لا.. هو مافيش موظفين فى العملية يعنى.

محى الدين: لأ.. هو الجمعية التعاونية بيستلم القطن من الفلاح وبيوزنه، وبعدين تحديد الرتبة وكتابة اسم الفلاح على الكيس لأنه عمل مجهود فى النقاوة وكده.. فيصح إن هو تروح العملية..

صبرى: الفلاح مابيسيبس الأكياس خالص.

محى الدين: لا.. الكيس بيتنقل بعد كده على المحلج.

صبرى: آه.

محى الدين: فهناك يصح العملية تتلخبط، وبعدين ييجى يقول له: رتبتك زى رتبة غيرك وهو عمل مجهود فى النقاوة!

صوت: الفرز.

محى الدين: آه.. فى عملية الفرز فى عملية وجود تجار الداخل، أنا باعتبر إنها مهمة ولازم تستمر والمنافسة مهمة جدا.

صبرى: لا.. هم ما منعوش تجار الداخل.

محى الدين: كتبوا فى الجرايد كده: إن هم منعوا بأمر من المحافظ!

صبرى: لا.. لا.

محى الدين: لأن التجار بيباشروا هذه العملية.

صبرى: التجار بيشتغلوا النهارده فى المنوفية، وبيشتغلوا على أساس إنه بياخد فى تنظيف القطن ووضعه فى الأكياس ١٠ صاغ على الكيس.. ده الشغل. هو كان فيه ٤٠٠ تاجر فى المنوفية، ولما اتعرضت عليهم الفكرة قبل المحصول رفضوا إنهم يشتغلوا على هذا الأساس، ماعدا ٤ أظن ولاّ حاجة زى كده من الـ ٤٠٠ وبعدين ٢٠٠ واحد. فى النهاية قبلوا وابتدوا يشتغلوا – ٢٠٠ واحد يشتغلوا – انما النهارده بياخدوا على كل كيس ١٠ صاغ مضمون.. كل كيس ١٠ صاغ نظير تنظيف القطن.

الشافعى: ويمشى العملية.

طراف: الجهاز موجود، ماهو لازم يكون فيه جهاز غيره، والجمعية التعاونية هتظل ضعيفة لفترة طوية مش هتقدر أبدا تقوم بالعملية؛ يبقى عليه رقابة.. وليه مايبقاش عليه رقابة؟! الواحد مثلا التمويل كله كان حكومة.

الشرباصى: ثم الرز والله أيضا كمان.

صبرى: هو زى مابيقول الأخ شرباصى فى النقطة دى، صحيحة حكاية إن نفس الشركات بتاعتنا يعنى فى الواقع مطمئنة إن القطن جاى لها.. جاى لها.. بيروح يستعجل ليه؟!

الشافعى: بالضبط ماعادش مجهود.

صبرى: كان زمان فيه فعلا عملية سباق.

الشرباصى: بيشتغلوا بروح الموظفين دلوقتى مش بروح التجار؛ يعنى لازم يروح يسعى ويلم ويعمل مش يستنى لما المزارع..

صبرى: ولذلك إحنا قلنا: إن كل محافظة يعنى الشركة اللى كانت أساسا بتروح أو الشركتين اللى كانوا بيروحوا مكلفين إنهم ينزلوا دلوقتى فى المحافظة ويلموا القطن كله فورا؛ لأن أنا جاتنى نفس الشكوى من إن شركة النصر – اللى طول عمرها هناك بتشتغل – بتبقى عند ناس بتلم القطن، وبيقولوا لها: تعالى عندنا، تقول لهم: نيجى لكم لما نخلص.. يعنى العملية ماشية بس مش مستعجلين.

عبد الناصر: قلنا: لازم نحدد حصص وفى وقت محدد لازم يشتريها.

عامر: آه.. مثلا كل أسبوعين تلاتة وبيبان مين الشركة اللى سوقت أكثر.

صبرى: هى دى.. أنا طلبته أسبوعى رقم كل شركة اشترت أد ايه.

عبد الناصر: بالنسبة للرز؟

صبرى: بالنسبة للرز: برضه إحنا كان فيه كلام على أساس إن يجوز إنه يحصل فيه نفس الشئ؛ لأن الرز كله هتشتريه ياإما المضارب ياإما بنك التسليف.. مافيش تجارة داخل فيه. وكان بنك التسليف برضه ونفس الشكوى بإنه ماعندوش تمويل لمحصول الرز، عاوز له حوالى ٧ أو ٨ مليون جنيه كمان تمويل. وبعدين فى المناقشة يعنى طبعا دخلنا فى موضوع الاتفاقية مع صندوق النقد الدولى.. اللى هى فى الواقع..

عبد الناصر: موافق.

صبرى: آه.. لكن كان وافق على أساس القطن ده لأن القطن مفتوح.

عبد الناصر: على أساس إنه تابع للدولة، بعدين..

صبرى: آه.. بعدين اتكلموا على أساس إنه كل المحصولات الزراعية الرئيسية تعتبر خارج نطاق حجم الائتمان.

صوت: آه.

عبد الناصر: فى الأول خالص.

صبرى: لا.. ده قريب أخيرا يعنى ماكانوش راضيين يدوا.

البغدادى: حصل إنى كنت أسمع على أساس حجم الائتمان لا يقل عن حجم الائتمان فى مارس السنة اللى فاتت إلا بـ ١٨ مليون جنيه.

صبرى: آه.

البغدادى: وبعدين لما اتكلموا فى بنك التسليف عن المحاصيل الزراعية، لأنه طالما فيه انتاج والرز السنة دى اللى عندنا كميات ضخمة أكتر من السنة اللى فاتت؛ فتمويل عملية الرز كان باعت لجنة وقال: آخر أغسطس..

الشرباصى: آخر أغسطس ده؟

البغدادى: آه.. آخر أغسطس ده.

الشرباصى: أغسطس اللى فات يعنى؟

البغدادى: آخر ٦/٣٠ إن صندوق النقد رد علينا، وافق على تمويل كل المحاصيل الزراعية يبقى خارج الاتفاقية.. خارج الـ ٣٠ طالما بضمان المحصول..

صبرى: آه.

البغدادى: لأن بيبقى فيه انتاج.

الشرباصى: بيقابله.

صبرى: كان البنك المركزى رافض الحقيقة لغاية الجمعة اللى فاتت، وإحنا اتفقنا على إن المحاصيل الرئيسية على الأقل أو المحاصيل الزراعية خارج نطاق الاتفاقية بتاعة الـ ٣٠ مليون، وبعدين يعنى زندو حتى من رأيه إن احنا بنعتبر غزل القطن ومنسوجات القطن خارج نطاق..

طراف: طبعا غزل القطن خارج القطن.. هم واخدينها طبعا بقى يعنى الغزل تعتبرها زيوت بتطلعها خارج النصيب، الكتل بتاعة القطن فى محفظة السلسلة الائتمانية. انما هو الرز اللى مكانش له حصة وكانوا بيكافحوا، لكن مكانش وصلت نتيجته. البنوك بتشتكى مافيش فلوس، والبنك واقف لهم اللى يتعدى الحد يقول له: لأ!

الشافعى: ده اللى موجود فى السوق دلوقتى.

البغدادى: مين اللى بيقيم الشكاوى بتاعة الفلاحين والأراضى الزراعية؟

طراف: بتاع الرز؟

البغدادى: بتاع الرز، وقالوا لهم: ماتبيعوش إحنا الحكومة هنشترى منك الرز، طب نزلوا لنا الرز علشان نبيعه.. نسوق ونحصل على ايراد نقدر نسوى حالتنا؛ فهو دلوقتى مجمد موقف الرز.

صبرى: هو كان مجمد الحقيقة برضه لنتيجة التسليم، لكن امبارح مثلا كل الاعلانات نازلة فى الجرايد من بنك التسليف؛ أى واحد يجيب أى كمية من الرز يدخل بنك التسليف يستلم فورا، وحط ١٨ جنيه للصنف كذا و ١٤ جنيه للصنف كذا و ١٦ جنيه للصنف كذا.

الشافعى: ابتدوا يصدروا ولاّ لسه؟

صبرى: متعاقدين.

الشافعى: آه.. سيلان كانت..

صبرى: آه.. سيلان هنصدر لهم ٥٠ ألف طن فى خلال الشهرين دول لغاية ديسمبر.

الشافعى: لحد نوفمبر أظن.

صبرى: نوفمبر، ديسمبر هانسلمهم ٥٠ ألف طن. بعدين الموضوع التانى اللى كان أثير وكان برضه..

الشرباصى: بس خلينا فى الرز دلوقتى.. الرز النهارده الفلاح الصغير بيبيع ضريبة الرز بـ ١٦ جنيه.

محى الدين: ماهو بيعمل له ١٨.

الشرباصى: لا.. ما أنا عارف للفلاح الصغير للدبابير اللى بتلف عليهم! لأن دول بيقولوا لهم: تعالوا هاتوا بنك التسليف نروح لبنك التسليف علشان ياخد الفوارغ، يقولوا لهم: تدفعوا تأمين. يعنى واحد بيقول لى: إن روحت علشان أجيب فوارغ من بنك التسليف، بيقول لى: تدفع على البالة ٧٠ جنيه، أنا مامعييش ٧٠ جنيه علشان آخدها وأملاها وأروح أوديها هناك من أجل هذا.

إنتم عارفين الرز كله مابيتخزنش، بل بيتباع فى الغيط، واذا اتأخر هينزل عليه المطر ويخليه يكمكم. فبيضطر يروح يلف عليهم الجماعة الصغيرين، ويضطروا يروحوا ياخدوا منهم الرز بـ ١٥ و ١٦ جنيه؛ لأن الفوارغ عامل أساسى للرز.. يجيب فوارغ منين؟ برضه ماهياش موجودة!

عبد الناصر: بندى له بالة.

الشرباصى: أنا عاوز أقول: هنا بقى مثلا الفلاح الصغير دلوقتى مديون للجمعية التعاونية، فيصح يكون فيه بالة فى الجمعية التعاونية. فيصح فيه هناك الفلاح الكبير بيروح يجيب من المضارب ياإما يجيب من بنك التسليف – اللى عنده ١٠٠ ضريبة، ٥٠ ضريبة، ٧٠ ضريبة – لكن أبو اتنين وتلاتة وأربعة طب هايروح بنك التسليف يقول له: ادينى فوارغ. يبقى لو كان تتوزع فوارغ على الجمعيات التعاونية فى قلب القرية، الراجل اللى عنده مثلا ضريبتين أو ٣ ضرايب يبقى عاوز ٣٠ شوال أو ٤٠ شوال، لكن الراجل الكبير آهو بيقدر يدفع.. يروح بنك التسليف يدفع ٧٠ جنيه يجيب بالة أو المضارب تروح له.

النقطة التانية: كان فيه عامل أساسى كبير جدا فى تصريف الرز كل سنة؛ وهى المضارب اللى استولت عليها الدولة النهارده. المضارب دى كان أصحابها برضه بيكون عندهم فوراغ، وبيكونوا مستعدين ويروحوا الغيطان على طول. الرز خلص يروح يوزن كل يوم، ويروح يجيب اللورى بتاعه ينقل ويدى له الفاتورة، ويروح على المضرب يحاسب.

أنا كنت امبارح عند الدكتور محروقى وعند الدكتور كمال استينو، وبرضه هم موافقين على هذه النظرية؛ لأنه أصحاب المضارب، وسيادتك زى ما إنت عارف إن المضارب الكبيرة اللى فى المنصورة برضه هم وافقوا على هذا؛ إنه برضه الفوارغ تبقى هناك، وبرضه يتعاملوا زى كل سنة لأنه الفلاح الصغير يقول لك: طب أنا حتى افرض أنا عندى ضريبتين أو تلاتة أو أربعة، طب أنا لما أملاهم هوديهم بنك التسليف فى ايه؟! أجيب لهم منين؟ وكل واحد يروح يجيب لورى منين علشان ينقل ويودى من عنده، يودى بنك التسليف يعنى؟! لأ الحمير.. مابقتش حمير فى الأرياف لأنه مابقاش سباخ بلدى ولا فيه حاجة، كله بيستعمل الكيماوى دلوقتى مابقاش.. عندهم دلوقتى عراقيل كثيرة جدا، وإحنا على هذا الأساس عاوزين نحميهم من التاجر الصغير.

التاجر الصغير النهارده كل ما يتأخر معاهم هو برضه بياخدالضريبة بـ ١٦ جنيه، فلو إنه مثلا بيتوزع – علشان الفلاحين الصغيرين – يتوزع مثلا العبوات فى الجمعيات التعاونية، واللى عنده ضرية أو اتنين أو تلاتة أو أربعة يبقى فى هذه الحالة يعبى الرز بتاعه، حتى لو جه التاجر الصغير علشان يشترى تبقى العبوات موجودة، وتبقى تتقاضى التمن منه الجمعيات التعاونية عند البيع ثمن الفوراغ، لكن مابيقدرش حد يروح يجيب الفوراغ إلا المزارع الكبيرة اللى عندهم ٥٠ ضريبة فما فوق.

الشافعى: دى مشكلة فى كل عمليات النقل طالما إنها محتاجة..

الشرباصى: والشتا داخل والرز مايتخزنش؛ يعنى أى واحد ياخد منه بأى ثمن، ثم لو نزلت عليه المطر مش هنقدر لما نيجى نضربه للتصدير بيصفر لو نزل عليه المطر فى الجرن بيبوش، وبعدين تيجى تضربه تلاقيه أصفر اللى هو مابيقبلوهش بره. ولذلك عاوزة فى الحقيقة عملية سريعة بالنسبة للرز فيما يتصل بالفلاح الصغير أو فيما يتصل بالفلاح الكبير، والعبوات اللى تتوفر لهم والتسهيل يتوفر لهم. لأنه اذا كان بنك التسليف منتظر إن الفلاح الصغير عنده ضريبتين أو تلاتة، هيروح يجيب عبوات وبعدين يشيلهم وبعدين يروح يوديهم هناك.. مش معقول! اذاً هيشوف أى واحد.. أى تاجر صغير من اللى ماشى يقول له: آخدها بـ ١٥ آخدها بـ ١٥,٥، فيروح بايع ويخلص ويشيل البلوة دى من على قفاه؛ لأن العبوات هتبقى مشكلة هايجيبها منين؟!

صبرى: كنا اتكلمنا فى موضوع المكافآت التشجيعية.. كان المجلس قال برضه تفحصه إنه ماتبقاش السنة الجاية علاوله.. يعنى كل الوزارات. يعنى بالنسبة للوزارات السنة اللى فاتت حددنا ١٠ أيام لكل الموظفين، وعاوز يربط برضه المكافأة التشجيعية بالمكافأة السنوية دى بعملية الخطة والانتاج فى داخل كل وزارة. فاتناقشنا الحقيقة طويلا فى العملية، وكان الموضوع تشعب جدا لأنه ربطها بالخطة بس أو مدى تنفيذ الخطة فى كل وزارة اتقال: طبعا هو معروف إنه ساعات الوزارات مابتبقاش مسؤولة عن تأخير الخطة، ساعات بيبقى الندب هو المسؤول، ساعات يعنى يبقى عوامل خارجية مش فى سلطة الوزارة أو مش فى مقدور الوزارة إنها تتغلب عليها.

كذلك أثيرت نقطة تانية: اللى هى لو الوزارة قصرت فى تنفيذ الخطة، هل يسرى التخفيض أو الغاء المكافأة على جميع أجهزة الوزارة ولاّ بنصل برضه الى درجة معينة اللى هم الناس المسؤولين فيها فى الوزارة؟ بنقول: هم دول اللى مايخدوش والباقى ياخدوا؟

فالحقيقة أثيرت نقط فرعية كثيرة جدا وماقدرناش نوصل طبعا لنتيجة، لكن ولو إن المبدأ أتفق عليه؛ على إنه طبعا مانقدرش نيجى السنة الجاية ونقول: كل الوزارات تاخد ١٠ أيام! لازم نعمل تفرقة فعلا علشان نشجع الناس إنها تشتغل، فهتدرس طبعا العملية على أساس المبادئ دى بحيث إنه مش كل وزارة تاخد زى التانية، ماتكونش الخطة هى بس العامل الأساسى، وبرضه مايكونش كل جهاز الوزارة هو اللى بيصيبه الضرر لو كان فيه ضرر وقع فى التنفيذ.

تفرع من هذا طبعا الكلام عن الجهاز الحكومى – الموضوع الأساسى طبعا – وايه اللى نعمله علشان الجهاز يبقى جهاز كفؤ. والحقيقة إنه الموضوع ده هو موضوع يعنى فى رأيى أنا موضوع أساسى؛ لأنه مش ممكن نشتغل صح إلا اذا كان الجهاز بيشتغل بكفاءة، مش ممكن هنقدر ننفذ خطة ونوضع خطة وننفذها اذا مكانش الجهاز الادارى بينفذ الخطة.

وبعدين أنا فى رأيى الحقيقة برضه إنه مش ممكن إن احنا نحل هذه المشاكل بالطرق العادية، يعنى أنا متهيألى لازم نعمل الموضوع ده بطريقة ثورية بعيدة عن النظم وبعيدة عن الأسس المتبعة فى الدول كلها.

يعنى أنا باقترح وباقدم الاقتراحات وهى:

أولا: إنه الانجازات أو التقصير أساسا يجب أن يقع على الرئيس مش على الموظف أى تقصير. وبعدين كل عملية فى كل وزارة يجب أن يتحط لها وقت معين تتم فيه، لو الوقت ماتمتش العمليات فيه، يبقى مش الموظف أساسا اللى بيجازى بل الرئيس هو اللى بيجازى.

تانى حاجة: أنا باقترح برضه – ولو إنى ماتكلمتش فى المجلس عن هذا – إنه لابد إن احنا نعدل قانون الموظفين؛ بحيث إن احنا نخفض درجته.. يعنى يسمح بتخفيض درجته.

طراف: تحفيض ايه؟

صبرى: درجة الموظف.. يعنى الرجل المسؤول أو الرئيس المسؤول مش قادر يدير الجهاز بتاعه بينزل درجتين اللى هما..

طراف: طيب والقانون ده ايه اللى خلاه؟

صبرى: بتصطدم بمجلس التأديب.

طراف: مجلس التأديب!

الشافعى: هو المشروع المقترح اللى هو..

صبرى: بتصطدم بمجلس التأديب، وبعدين بقى مجلس التأديب عبارة عن ناس من القضاء أو المستشارين ولا يشعر بالمسؤولية بتاتا من ناحية الجهاز الادارى وكفاءته، فيه راجل قاعد بيحكم بيشوف القانون.

وبعدين فيه عندى حالات يعنى حاجات تموت من الضحك! واحد بيروح مقصر.. مختلس مش عارف ايه.. حاجة مثلا اتنشرت فى الجورنال، مدرس فى مدرسة مش عارف فى المنصورة أو فى حتة فى الدقهلية، مدرس فى وزارة التربية والتعليم فاتح مدرسة خاصة وبيديرها وبيكسب منها! راح مجلس تأديب، مسكته النيابة الادارية وحققوا معاه وأدانوه وودوه مجلس التأديب؛ خذ ١٥ يوم خصم بقاله كام سنة؟ بقاله مش عارف ١٠ سنين بيدير هذه المدرسة، طب ايه يعنى ١٥ يوم؟!

عبد الناصر: من حق الوزير أن يتخذ..

الشافعى: ماهو فيه فصل.. يفصله على طول! موجودة يعنى.

صبرى: آه.

عبد الناصر: بصرف النظر عن مجلس التأديب حتى يتخذ المجلس..

الشافعى: وبعدين المشروع الجديد فيه توقيف العلاوة الدورية ورفت.

صبرى: وبعدين فيه حاجات ماتخصش النزاهة برضه.. زى فيه واحد غير كفؤ إنه يبقى رئيس.

الشافعى: صح.

صبرى: يعنى بترقيه بدوره وأقدميته، وبعدين مافيهش صفة القيادة ومافيهش صفة الرئاسة.. مش معقول!

الشرباصى: لو من الدرجة التانية يبقى فما فوق بالاختيار.

طراف: هو يعنى فى الموضوع ده برضه أنظر من الناحية التانية كمان، لما يكون الاختيار مطلق ما إنت بتطلع برضه واحد اختيار مطلق لأنه مقرب لأى واحد!

الشرباصى: الاختيار المطلق فيه ١٠٪ محاباه أو ٢٠٪، لكن دى لما تجيبها من تحت بالمكنسة وتوصل للدرجة التانية، بتختار من ايه؟!

طراف: بص هاقول لحضرتك: من الاختيار مكنسة من الأول، فإيه مكنسة من الأول؟ اللى يتعلق تتطلعه.

الشرباصى: أنا موافق على كلامك بس على شرط أنا أعاقب رئيس المصلحة وأدى له السلطة الكاملة، دلوقتى كل الموظفين لما بيفسدوا..

طراف: مين اللى بيعمل كده؟

الشرباصى: الرقابة الادارية والنيابة الادارية، يعنى بييجى مثلا رئيس يروح موقع على مرؤوس عنده؛ لأنه اختلس أو عمل تانى يوم شكاوى مجهولة والدليل إنهم حققوا معاه.. ده مش كلام أنا مستقيل! الكلام ده تقوله صح تعاتب الرئيس لكن أدى له المسؤولية الكاملة أيضا وأدى له مقومات السلطة.

الشافعى: ماتدولوش مقومات السلطة وتسألله! يعنى لازم ياخد مقومات السلطة بالكامل ويكافئ.

حسين: كل عملية يتحدد وقتها ولازم الموظف يقول رأيه فى وقت محدد له، ولو ماقالش رأيه لازم يرفعها الى رئيسه المباشر، وبعدين لازم يحاسب ليه ماقالش رأيه.. كل ده.

صبرى: كد ده اتقال.

حسين: واخد بالك اتبعتت رسائل لكن يعنى العملية اليومية لازم داخل كل وزارة، وعمليات التنظيم برضه مقترحة.. العمليات اللى بتتعمل برضه غير السلطة اللى احنا بنعملها.

صبرى: آه.. طبعا.

حسين: حاجات جبرية فيها، وحاجات برنامج يعنى حيبقى مرتبط بعمليات زمنية.. ودى عملية تنظيمها مستمر مش هتعمل خطة وتقف.

حسين: طبعا.

حسين: خطة وبعدين أجهزة موجودة.. أجهزة تنفيذية وأجهزة محلية، وبعدين عمليات باستمرار تشوف عقبات موجودة بحيث إنها ماترجعش تانى.

عامر: الجهاز الحكومى يعنى فى نظرنا هو لازم ياخد وقته.. علشان تنظمه لازم ياخد وقته، وبعدين علشان ياخد وقته لازم نبتدى فيه، يعنى أنا فى رأيى يمكن ياخد سنتين يعنى ناخد وزارة.. وزارة.

الشرباصى: ياريت يبقى سنتين!

عامر: بس برضه وزارة.. وزارة ليه بقى؟ الوزارة عبارة عن جهاز تنظيم يعنى.. التنظيم والمسؤوليات هم اللى بيصلحوا الدنيا وبيحددوا المسؤولية.. يعنى لازم يكون فيه تنظيم ومسؤوليات وجنب المسؤوليات..

طراف: وتحدد التنظيم.

عامر: التنظيم والمسؤوليات، وفيه بعض المشاكل اتخذ قرار فى أى وزارة بيمضى عليها ٣٠ واحد، فى الواقع ٣٠ واحد دول دون داعى.. ده بيمضى وده بيمضى وده بيمضى طب الناس تتعقد نحو فكرة التنظيم!

طراف: نحتاج للمسؤولية.

عامر: هتاخد وزارة ورا وزارة بالتفصيل، العمليات ماشية فى الدول كلها وتترسم وتتعمل وتتحدد مسؤوليات.

حسين: وبعدين ازاى تصلح ده كله وتربط كل ده وعايز تعمل خطة.

صبرى: هياخد وقت طويل جدا.

عامر: فى كل الحالات إحنا عملناها لجنة خاصة، الناس عندهم كفاءة التنظيم ويروحوا وزارة وزارة ويشتغلوا بالتفصيل.

عبد الناصر: وبعدين المفروض لجان الوزارات، وزارة الاقتصاد لازم تلتزم إنهم هيقعدوا يتحاسبوا ويشوفوا حلها ايه.

عامر: لا.. ماينفعش.. لازم الـ GROUP، باقول لك كل واحد بيروح وزارة وزارة.

الشافعى: يعمل بمياة واحدة يعنى؟

عامر: آه.

الشافعى: يشتغل.

عامر: ده كله بيصب فيه.. يقوموا الوزارة دلوقتى ويشوف شغل وراه أقسام، اللى بيشتغل رئيس القسم ده شغله ايه؟ وتحت كام واحد؟ وبيعملوا ايه؟ هى العملية لازم تمشى كده، وده الشغل كده بينتظم.

حسين: الخبراء الفنيين.. يعنى واحد بتاع مخازن أصلا بيشتغل فى المخازن اللى إنت تقدر تعتمد عليه، ده يمكن جايز يقول لك المشاكل بدل ما يبقى فى اللجنة.

عامر: لا.. ده إحنا هننقى الناس.

حسين: وبعدين كل العمليات اللى بتحصل فى المخازن دى هى المشاكل اللى فيها.

عبد الناصر: أيوه ياكمال.

رفعت: حسب تجربة الواحد فى الفترة الأخيرة، العملية إن جهاز يتولى العملية صعبة جدا. وأنا باعتقد إن العملية لازم تنبع من كل وزارة ويكون كل وزير مسؤول عن التنظيم فى وزارته.. يعنى هى دى أساسية.

عامر: ياريت.

صبرى: هو الكلام ده صح وأنا قلته برضه، وقلت لهم فى أول جلسة: فى ظرف ١٥ يوم كل واحد يجيب لى كل العمليات اللى بتتم فى الوزارة و time tabl . كده بيتقال فى عملية مثلا الرخصة بتطلع فى ١٥ يوم، نركز نقول: معلش خليها ١٥ يوم دلوقتى بس تتم فى الـ ١٥ يوم، وبعدين نحسن نقول: بدل الـ ١٥ يوم، ليه بتاخد ١٥ يوم؟! ونحسن ونمشى بهذا الشكل.

للأسف إنه لغاية دلوقتى ماحدش جاب حاجة، وبعدين لما سألت الوزراء كل واحد جهاز الوزارة نفسه معوق لهذه العملية، يعنى ماحدش داخل جهاز الوزارة عاوز يشتغل. ولذلك أنا باقترح برضه – وده من ضمن الاقتراحات – إنه نوقف الترقى خالص لغاية ما تتم العملية دى فى الوزارة.

رفعت: يعنى فيه سبب أنا برضه بدى أقوله..

عبد الناصر: بدء عملية تنظيم.

صبرى: أو على الأقل الترقيات من درجة أولى فما فوق بيتوقف لغاية ما يجيبوا لى التنظيم..

عبد الناصر: هذه العملية فى التنظيم يعنى يؤخذ..

طراف: لا.. اللى بيحصل عادة.

صبرى: من مدير عام فما فوق، وبرضه مايترقوش لغاية ما يجيبوا لى التنظيم اللى هم بيشتغلوا فيه.

البغدادى: ولا فى تنظيم! وبعدين التنظيم متسعين فيه أوى على أساس الوظائف الحاكمة فيه تقدر فيه أعداد حيبينها. فالتنظيم ماكانش يخلى الأجهزة نفسها بتقترح تنظيم الأجهزة نفسها لأنها باستمرار هى طرف فى العملية فى الجهاز المركزى فى التنظيم. وبعدين عمليات الـ operation الداخلية دى، وبعدين بتحدد اللى بيحص فى كل عملية على حدة. بعد التنظيم الرخصة بتمشى ازاى؟ التعليقات ايه المشى ايه؟ بتبحث بعد كده المفروض يبقى فيه جهاز محلل باستمرار بيراعيها؛ هنا هل العملية ماشية ولاّ مش ماشية؟ وجهاز بيروح يفتش لملاحظات ييجى يوريهم للوزير كل الحاجات دى.

صبرى: هايفتش على إيه، اذا كان مش محدد له فترة.. اذا ماكنتش هاتقول له خلال ١٥ يوم؟!

رفعت: يعنى المشكلة على حسب الواحد لما سمع، كل وكيل وزارة بيحاول إن كل حاجة تصل للوزير تكون عن طريقه.. بيركز كل العملية فى ايده. اللى بيحصل إن الوزير ماعندوش فكرة عن الوزارة ماشية ازاى، إلا بالقدر اللى وكيل الوزارة نفسه بيسمح له بيه أو بيدى له.. فعلا دى اللى بتحصل.

ابراهيم: بس دى غلطة الوزير.

رفعت: ماهى دى غلطة الوزير؛ علشان كده باركز إن الوزير يجب إنه هو يكون المسؤول الأول عن العرش. يعنى أنا كنت بعانى من هذه العملية.. يعنى باقولها كتجربة ويمكن نجحت الى حد ما: كنت باطلب تقارير شهرية من كل ادارة بحيث ماتمرش على الوكيل تجيلى أنا، ويجوز الوكيل ياخد صورة منها وهو يقومها فى تقرير واحد من عنده، لكن أساسا هذه التقارير بتيجى لى بمواعيد زى تقارير النجاح اللى كانت بتاع الجيش.. تقارير نجاح شهرية.

فكل ادارة لازم تكتب لى ايه متاعبها وايه اقتراحاتها وايه العمل اللى عمله طول الشهر، وايه اقتراحاته علشان تحسين العملية. طب اللى بيحصل إن الوزير يكون عنده صورة فعلا دقيقة، ولو إن ده وكلاء الوزارة دايما بيعادوا هذه العملية لأنهم بيعتبروا نفسهم انعزلوا من العملية، لكن دى فى تقديرى يمكن تكون من الوسائل اللى بتخلى الادارات نفسها تشتغل، هو كل مستوى بنفس الطريقة.

محى الدين: يعنى إحنا اتكلمنا فى هذا الموضوع من سنة ٥٢ لغاية النهارده، والتقدم فى اصلاح الأداة الحكومية تقدم بطئ، واتعصبنا واتنرفزنا كتير وكنا منفعلين، ولكن كانت النتيجة نفس الوضع! فالعملية مش هتيجى بالعافية أبدا انما لازم تيجى بخطة سليمة مدروسة تشمل حسب دراسة الناس اللى باشروا هذه العملية مئات العناصر فى الاصلاح، وكل عنصر من دول لازم يتحقق.

النقطة التانية: إن الوزراء ووكلاء الوزارات والأجهزة القائمة فى الوزارات غير قادرة على مباشرة خطط الاصلاح. صحيح إن الاصلاح بينبع من داخل الوزارة، ولكن خطته لازم تيجى من بره، والناس اللى من بره دول لازم يقعدوا متفرغين كده يتابعوا تنفيذ الخطة، مابيقاش على قاعد يقول: إنتم عملتم ايه وسويتوا إيه، وجيبتوا الكلام اللى قلته ولاّ ماجيبتوش، وماترقوش الناس إلا لما يقولوا الكلام. لا.. إحنا نوضع خطة وناس قاعدين علشان يتابعوا تنفيذ هذه الخطة، اذا كانت الوزارة هتقف موقف سلبى فى تنفيذ الخطة والله هيبقى فيه حساب.

الغرض اللى عاوز أقوله: إنه لازم يبقى فيه أجهزة متفرغة لهذه العملية، تخدم الوزراء والمجلس التنفيذى كله من هذه العملية من ناحية المتابعة. ولكن بتيجى تنبهه بتقول له: إن الخطة فى هذه المرحلة مااتنفذتش أو فى الوزارة الفولانية مااتنفذتش أو فى الجهاز الفولانى مااتنفذتش.

الخطة فيها عناصر كتيرة أوى؛ فيها تحديد المسؤوليات.. تحديد مسؤولية الموظف من أصغر واحد لأكبر واحد. وده الأساس اللى بترتكن عليه المحاسبة، مانحاسبش أى واحد من غير مايكون فيه مسؤولية محددة.

دى أى لجنة تحقيق تحطها فى الوزارة بتروح وبعدين بتطلع بدون نتيجة؛ لأن مش عارفة تحدد المسؤولية لأنه مافيش لوائح مافيش تعليمات داخلية إن العملية دى بتتم بواسطة الموظف الفولانى أو الموظف الفولانى أو الموظف الآخر.

فيعنى مالهاش جانب واحد لها عدة جوانب، وأنا جاى اقتراحات طبعا فى الرول جاى نمرة ٣ برضه ما يعنى لنا كلام فى هذا الموضوع.

البغدادى: يعنى موضوع الخطة ابتدت ودرست.

الحل التانى يستحق جميعا وزارة من الوزارات جامدة الى أن يوضع الخطة؛ يعنى زكريا بيقول مثلا: لازم تتم العمليات فى وقت معين، وده صح وبكده بصفة تجربة لازم العمليات تيجى فى ٢٤ ساعة، كل واحد يقول رأيه وتطلع..

اذا كان فيه عمليات بتاخد وقت أكتر من كده، على وكيل الوزارة إنه يحددها لى ويقول لى الوقت اللى تاخده أد ايه. وبعدين فيه مكتب تفتيش.. مكتب التفتيش بيروح ويتابع العمليات دى ماشية ازاى، الاقتراحات دى لتسيير العملية دى؛ مثلا زى الرخصة بتاخد أد كده وبتجيب كل أسبوع. فبالعمليتين دول مع توزيع المسؤوليات يعنى وزير.. بحيث كل موظف يبقى محددة مسؤوليته وسلطته علشان نقدر نحاسبه.. وده كل وزارة تبقى بتعمله.

رفعت: ده الوزارة نفسها تعمله.

البغدادى: آه.. أنا باتكلم عن عمليات سريعة غير الخطة لغاية لما تيجى الخطة وتحدد وتعدل، لما الخطة تقترح دى كلها.

محى الدين: فيه كلام إن احنا لما كانت تتوضع الخطة وهتاخد مدة طويلة، ماحددتش مسؤوليات والمستويات الاشرافية والكلام ده كله؛ يصح تبص تلاقى خلل فى الجهاز الادارى هذا الخلل من عدم متابعة ورقابة، طب إنت محدد مسؤوليات النهارده وسايبه يخطئ ومابتحاسبوش، طيب ده موضوع خاص بمجلس تنفيذ الوزراء والأجهزة كلها، يعنى اذا مكانش فيه متابعة..

رفعت: أن باقترح – وده ممكن – إن كل وزارة يبقى لها تعليمات مستديمة، ودى من واقع القرار الوزارى اللى هو خاص باختصاصات كل وزارة واختصاصات الادارات اللى فيها. لو كل مدير ادارة فى داخل الوزارة وضع التعليمات اللى ينفذ بيها اختصاصات الادارة بتاعته كما هى واردة فى القرار الوزارى بتاعه أو القرار الجمهورى بتاع اختصاصات الوزارة، أنا باعتقد ممكن نخرج بأومر أو تعليمات مستديمة لكل عمل بيجرى فى الوزارة؛ اذا كان كل مدير ادارة مسك ادارته بالضبط واختصاصها، وايه تعليمات تنفيذ هذه الاختصاصات.

عامر: لا.. أنا رأيى إن الموضوع أولا system، وبعدين لا يمكن الـ system يبقى الرقابة والتفتيش، لكن أولا يكون فيه system، فأنا باقول إن احنا لازم أولا نضع system. صحيح ده مايمنعش الوزير دلوقتى إنه يشتغل ويباشر، طبعا بيشتغل لكن لازم يكون فيه system.

الـ system مايجيش إلا باعادة تنظيم كاملة، واعادة تنظيم العملية مش بسيطة العملية صعبة، ودى عايزة ناس يتفرغوا لها، ويقعدوا ويباشروا وينظموا الوزارة من الألف الى الياء.

طراف: يعنى ده العلاج المستديم.

عامر: آه.. طبعا.

طراف: لكن فيه علاج يعنى مسكن أو سريع يتعمل.

صبرى: ده برضه هادى أمثلة الحقيقة يعنى وده من الواقع، وده يدل على إن فيه حاجات ممكن إنها تتعمل.. نمسك وزارة الصحة؛ مثلا النهارده جميع المستشفيات فى الأرياف عندها الأدوية بتاعتها والأجهزة بتاعتها.

عبد الناصر: الأدوية ايه؟

صبرى: الأدوية والأجهزة، ليه؟ كان زمان المستشفى مايقدرش يصرف إلا أظن فى حدود ٥ جنيه سلفة. بييجى الجهاز بيقول: أنا عاوز سلفة ١٠٠ جنيه بياخد الـ ١٠٠ جنيه، وبحمله المسؤولية وبيدى لمدير المستشفى سلفة ١٠٠ جنيه، وبعدين بيوزع الأجهزة الموجودة فى القاهرة.. وهكذا. النهارده من ناحية التجهيز ومن ناحية الأدوية مافيش شك إن المستشفيات فى الأقاليم ماشية.

فاذاً لما الوزارة نفسها بتقدر تيجى تقترح تقول: أنا حلا لهذا المشكل إنه المستشفى الأميرى فى المنيا مثلا ماعندوش جلسرين.. النهارده موجود عنده جلسرين، اتوجد ليه؟ لا بالتنظيم ولا بتغيير اللوائح، اتوجد بتعديل بسيط فى السلطة الممنوحة لمدير المستشفى. يعنى اذاً فيه حاجات ممكن إنها تتعمل، وبعدين بمقابل هذا بتجد فيه بعض الوزارات التانية مافيش أى قابلية لعمل هذا ولا تفكير فى عمل هذا.

طبعا هنا نقدر نقول: إن الوزير بيقدر يأثر هنا وبيقدر يعمل هنا أو.. أو.. أو.. شى من هذا القبيل، انما نفس الأجهزة المعاونة إن ماكانتش متعاونة فعلا – وخصوصا الرئيسية وهى اللى بتقترح هذا على الوزير – مكانش يقدر يوصل لهذا.

فيعنى فيه حاجات ممكن إنها تتعمل، الى أن يتم التنظيم النهائى اللى هتاخد لها وقت طويل.. طبعا سنين طويلة، انما على الواقع النهارده ممكن أوى بتعديلات بسيطة نمشى. حتى التنظيم السئ اللى موجود عندنا وعدم وجود أوامر مستديمة وكل حاجة، ومع هذا ممكن إن احنا نحسن. فإذاً يعنى فيه جهود إنها ممكن تتعمل لحين عمل لجان تنمية وتفتيش، وكل حاجة فيه جهود ممكن إنها تتعمل وتؤدى الى خدمة أحسن.

محى الدين: يعنى على الموجود حاليا..

صبرى: آه.. على الموجود حاليا.

محى الدين: عاوز تقول مافيش متابعة.. فيه وزير بيتابع وبيهتم وبيصلح وفيه آخر أو جهاز آخر مابيهتمش؟

صبرى: مابيهتمش.

محى الدين: طيب ما ده موضوع الحياة.. تأثير الحياة للأبد يعنى مش سر.

الشافعى: الاحساس بالمسؤولية.

طراف: انما فيه اجراء عام ممكن يتخذ؛ مثلا زى الأخ عبد الطيف كان بيقول: دلوقتى فيه مثلا يطلع أمر بإن مافيش مكاتبة تقعد عند موظف أكتر من يوم أو اتنين، اذا قعدت عنده أكتر من كده لازم يبدى سبب؛ أنا أعتقد لو ده نفذ بيتحرك.

محى الدين: مين هيتابع؟

طراف: هو يتابع بقى.

محى الدين: بتقول مافيش مكاتبة تتأخر عن ٤٨ ساعة بعد هذا الأمر بشهر؟

طراف: آه.

محى الدين: تعالى أنا أورى لك فيه وزارات مكاتبات بتقعد بالأسبوع!

طراف: آه.

محى الدين: وبالشهر!

طراف: يبقى مسؤول وكيل الوزارة بقى.

محى الدين: مين اللى هيحدد؟ دى النقطة اللى أنا عمال أبرزها؛ إن هنظم كل حاجة ولازم اللجنة المركزية لتنظيم الأداة الحكومية تعمل كل شئ وكل حاجة، وبعدين تيجى فى المتابعة والمراقبة فيه ناس تنابلة قاعدين فى الكراسى الرئيسية مابيحاسبش!

رفعت: ما دى المشكلة!

محى الدين: يعنى أى أرشيف – أرشيف اللى هو عصب الوزارة – بيختل نتيجة ايه؟ نتيجة إن بيكسل الموظف إنه يحط الورقة فى محلها! بتيجى بعد كده بتحب تطلّع على أى موضوع؛ بتيجى تلاقى خلل.. نقص معلومات نتيجة إن الأرشيف غير كامل. الأرشيف ده عاوز يوم بيوم.. بيحصل اهمال، هل حد راجع هذا الاهمال يوميا؟ ماحدش! وبعدين مافيش حساب فى هذه الحالة.

طراف: هو مطلوب.

محى الدين: عملية المتابعة دى مطلوبة. وهتيجى أجهزة رقابة شعبية وهتيجى أجهزة الرقابة الحكومية والكلام ده، كله يشوف الموضوع.

الشرباصى: الكلام اللى بيقوله الأخ نور فيه قانون الضرائب قانون يحدد أن الفصل فى القضية لا يتجاوز مدة معينة ٣ – ٤ – ٥ أشهر، بعد ٥ سنين وتيجى تسأله بيقول لك: الشغل كتير والقضاة قليلين.. تقول لهم ايه؟! هنيجى هنا برضه نيجى نقول الورق ده اتأخر عندك أد ايه؟ يجيب لك ١٠ دوسيهات يقول لك: آدى ٢٠ شغلة أدامى ماقدرش أخلصها فى يوم كتر لى الموظفين! ماهو ممكن قبل مانقدرش تربطها أبدا.

طراف: طب أنا عاوز أقول حاجة: إنه فى أول سنة من بعد الثورة الأداة الحكومية مشيت عال جدا.

محى الدين: من الخوف!

طراف: لا.. لا.. أظن كده، ليه اتغيرت؟

محى الدين: ماهو من الخوف!

طراف: ماهو ده اللى عاوزينه بقى الحقيقة تكون العقوبة سهلة، كمان المكافأة تبقى سهلة، مش يبقى العقوبة تاخده مجلس تأديب ومجلس ماعرفش ايه، وبعدين المكافأة بقانون مالى أو ماعرفش ايه! فلو شعر كل موظف إنه ممكن أن يعاقب يقدر يمشى لفترة مؤقتة.

محى الدين: يعنى كل الموظفين ابتدوا كشوا ويقولوا: أحسن أطلع وأتأخر والأحد جاى من السعة ٨.

الشافعى: قانون التوظف القائم حاليا عبارة عن مجموعة ضمانات بتدى يعنى زى مابنقول.

طراف: النيابة الادراية ادت ضمان.

الشافعى: طيب.. بتدى تأمين..

طراف: بتوقع عقوبة على..

الشافعى: تأمين أكتر مما يمكن أن يحتاجه الجهاز.

صبرى: أى مدير عام فى أى مصلحة كويس تجد المصلحة بتمشى كويس مهما كانت النظم سيئة.

رفعت: يعنى أنا واثق يافندم إن فيه وكلاء للوزارات لا يعلموا اختصاصات وزاراتهم ايه!

عامر: فيه طبعا.. أنا معاك.

رفعت: الاختصاصات مكتوبة، ومع ذلك لا توجد أى تعليمات لتنفيذ هذه الاختصاصات، اللى هى المفروض تتواجد فى كل وزارة وتبقى كتعليمات مستديمة لتنفيذ هذه الاختصاصات. دى لو اتوجدت وبعد كده اتوزعت على الموظفين، ودى مسؤولية كل وزارة يعنى ماهيش عايزة جهاز خارج الوزارة يعمله، جهاز خارج الوزارة يقدر يعمل تنسيق عمل بين وزارات مختلفة، لكن داخل الوزارة نفسها عنده اختصاصات، الى الآن مافيش أو وزارة تعليمات لتنفيذ هذه الاختصاصات.

صبرى: ما هو ده.

محى الدين: هى دى.

عبد الناصر: أنا رأيى ايه المانع؟ نخلى وكيل وزارة يمسكها.

عامر: ده ممكن الحل الأول: بالنسبة للوزير نفسه يعمل على إنه يشوف تعليمات الوكلاء ويحطها بنفسه.

والحل التانى: اللى هو اللجنة تمسك كل وزارة بموظفينها بشغلهم بمسؤوليتاهم وتعمل تنظيم كامل.

هما دول الحاجتين اللى لازم يمشوا.

عبد الناصر: ماهو ده الحل الأولانى ده اللى المفروض على يتابعه.

عامر: ده هو دوره.

عبد الناصر: الحل التانى الجهاز المركزى للمتابعة.

صبرى: اللى هو بس بدون جزاءات قوية، فى رأيى أنا يعنى ماهيمشى هذا الكلام. الكلام اللى بيقوله كمال دلوقتى يعمل بعدم استقرار؛ يعنى أنا النهارده لما ييجى وكيل وزارة ماهوش عارف وماهواش موزع الاختصاصات طب لازم أنزله درجة.. يبقى وكيل وزارة ليه؟!

عبد الناصر: مين اللى هيقول لك إنه مش عارف، الوزير؟

صبرى: يعنى الوزير.

عبد الناصر: الوزير هييجى يقول لك..

صبرى: يعنى أنا عندى جهاز الرقابة بتاعى لما بييجى يقول لى..

عامر: جهاز الرقابة الادارية؟

صبرى: آه.. لما بييجى يقول لى..

محى الدين: ماهو قطعا لازم الوزير.

صبرى: ده قرار المجلس طبعا، يعنى ما لم يعلم وكيل الوزارة إنه يقدر ينزل درجة والله ما هيتحرك، وكذلك المسؤول العام.

طراف: حكاية تنزيل درجة مش عملية؛ لأن أنا وكيل وزارة وبعدين هنزل أبقى مدير عام! تصور بقى أنا لما أكون مدير عام.. تصور بقى أد ايه التحيط اللى هاعمله فى سلطاتى.. يبقى لازم يتشال يبقى يتشال أحسن.

عامر: سلطة المجلس.

محى الدين: وأنا متصور إن المجلس التنفيذى بيقدر يقترح رفت أى موظف مهما بلغ مستواه.

صبرى: بيروح مجلس الدولة ويقول لك: رجعه لمطرحه!

محى الدين: لأ.

صبرى: بيحصل!

طراف: مجلس الدولة ايه؟!

صبرى: بيحكم بإرجاعه.

طراف: لا.. لا.. لا.. بيحكم له بالتعويض.

صبرى: لما بيرجع بيروح ماسك الدوسيه بتاعه ويقول لك: الدوسيه بتاعه جيد جيد جيد.. يرجع مطرحه.

طراف: ماهو أصله كمان..

محى الدين: يعنى على هذا المستوى بتبقى سلطة تقديرية للأجهزة الادارية.

طراف: يبقى من غير محاكمة.

صبرى: يعنى أنا عاوز إن المجلس التنفيذى له سلطة لنفس الموظف ولو حتى فى الدرجات العليا؛ سلطة تقديرية لأنه مش معقول! لأنه عارفين موضوع حسين عزيز.

طراف: ده قديم أوى.

صبرى: قالوا: لازم يرجع وكيل مرتين.

الشافعى: مرتين.. آه.

صبرى: طيب.. ده أعمل له ايه؟!

محى الدين: لكن هو حسين عزيز لم يعقب على شئ، يعنى هو استغنى عن خدماته.

صبرى: بس أنا ماقدرش أروح مجلس الدولة وأقول: ليه استغنى عن خدماته.

الشافعى: لا.. علشان مستندات الخارجية والجيش وحاجات تانية.. مش معقول يعنى!

صبرى: واخد حكم، طيب ده إحنا أفشنا تقرير هام من سفارة.. هاروح أقول لهم؟!

الشرباصى: بتروح بصفة سرية محكمة لرئيس مجلس الدولة ويرجعها زى ما كانت! يعنى مايذيعهاش ولا ينشرها.

عبد الناصر: ازاى يرجع بدون مجلس الدولة ما يرجعهم؟

صبرى: بيصدر قرار جمهورى ويطلع من مجلس الدولة حكم.

السادات: دى عايزة من درجة أولى ومديرين عموم ووكلاء وزارات.

طراف: لا.. ده الموضوع قديم يعنى موجود من زمان. أظن دلوقتى لابد إن نائب العموم إنه يوافق على تنفيذ الحكم.

الشرباصى: آه.. آه.. صح الكلام ده.

طراف: انما هى يجب الحقيقة لما يكون حق نهائى فى عودة الموظفين الكبار من غير رجوع لمجلس الدولة؛ علشان يحسوا إنهم..

الشافعى: هو كل ما الشخص يعنى بيؤمن أكتر من اللازم يعنى بتكون النتيجة..

صبرى: يعنى النهارده ده الوضع يعنى لما بيكون مؤمن ١٠٠٪.

الشرباصى: طب ماهو أنا برضه الشكوى بتاعة رؤساء المصالح النهارده بيقولوا لك ايه؟ إن احنا دلوقتى كان زمان بنوقع العقوبة وبنعمل كل حاجة، دلوقتى أى عقوبة تيجى شكوى للنيابة الادارية.

صبرى: بس ماحصلش إن حد انفصل.

الشرباصى: لا.. حصل.. أنا ماباقولش انفصل أنا باقول: إن احنا النهارده هنقول عن رئيس المصلحة إنه مسؤول عن كل تقصير عنده، الراجل اللى يبقى مقصر ويبقى عمله مش تمام لازم أشيله.

دلوقتى مالهوش سلطات.. سلطاته على الناس اللى تحت منه محدودة؛ لأنه دلوقتى يقول لك: مقيد بكذا، ولازم حتى لما يوقع عليه عقوبة بتحقيق يروح شكوى للنيابة الادارية، وبعدين تييجى النيابة الادارية تقعد تسأل وتجيبه، وبعدين يقول: لا والله!

حسين: ولا يقدر يكتب له تقرير سرى واحد!

الشرباصى: أبدا.

حسين: ولا يقدر ينقله.. عملية مش معقول يبقى..

صبرى: موظف مايخافش من رئيسه؟ مش معقول!

الشرباصى: والله فيه كلمة واحدة عايز أقولها..

عامر: أنا لازلت عند رأيى إننا نكون لجنة تنظيمية بتخش كل وزارة.. لجنة خاصة.

الشرباصى: فيه بعض المحافظات فارضين رسوم على القطن والرز.

عبد الناصر: فارضين ايه؟

الشرباصى: فارضين ضرايب على القطن على قنطار القطن كذا، وعلى ضريبة الرز كذا.

البغدادى: الادارة المحلية؟

الشرباصى: آه.

البغدادى: يعنى ٤ مليون جنيه.

الشرباصى: لا.. يعنى بيفرضوا كل سنة على القطن والرز، وماحدش يبيع القطن ولا الرز إلا أما يديهم.

صبرى: يعنى هو بيقول: إنه فيه يعنى فى حدود ٣٪ هو المحافظة.. هو مجلس المحافظة اللى بيقترح.

الشرباصى: آجى أنا على القطن والرز وأعمل ضريبة؟! يعنى ييجى واحد يقول لى عن ضريبة الرز ٢٥ وعن ضريبة.. طب ما أنا أعمل ضريبة انتاج وأوزعها أحسن هتجيب بيان.. معروفة؛ لأنه واحد بيفلت والتانى مابيفلتش منها.. ضريبة يبقى بقانون من الدولة.

حسين: هيتحملها المستهلك على طول.

صبرى: ماهو هيتحملها فى الواقع، المفروض إنها على المحالج.

الشرباصى: تفرض ضريبة على الرز، وتروح تقول لى رخص شوال الكيماوى ٥ – ١٠ صاغ علشان أساعده، وبعدين يروحوا ياخدوا على قنطار القطن كذا.

عبد الناصر: موضوع قانون الادارة المحلية اذا كان يسمح..

الشافعى: إنهم يحصلوا ويفرضوا رسوم ١٥٪.

عبد الناصر: الحاجات اللى هتقدر تفرض رسوم محلية..

الشافعى: لحد ١٥٪.

صبرى: لا.. لا..

الشافعى: ١٠٪ من الضريبة الأصلية.

صبرى: على المحاصيل التصديرية.

الشرباصى: على المحاصيل يسمح له القانون بهذا؟

صبرى: على المحاصيل وعلى المحالج.

الشافعى: فى حدود ٣٪.. آه.

عبد الناصر: وعلى السكر.. يعنى حاجات كتيرة.

الشافعى: آه.

صبرى: وبعدين دى عملت.. لأن فيه تفرقة يعنى فى محافظة فيه محافظة فرضت وفيه محافظة جنبها مافرضتش.. مجلس المحافظة ماوافقش لأنه بيشترط موافقة مجلس المحافظة.

الشافعى: آه.

صبرى: فعاملة تفرقة.

الشافعى: هو كان فى مثل هذه المسائل كان القانون الأصلى بيرجع فيها الى اللجنة المركزية؛ بحيث إن هذه المسائل تلاحظ.

صبرى: آه.. ماهو كمال طلع قرار بصفته كان متولى سلطات هيئة اللجنة المركزية، طلع فعلا قرار بهذا.

الشافعى: على أساس إنها ماتتخدش على النطاق المحلى وتعمل ردود فعل مش سليمة.

عبد الناصر: نناقش الموضوع الثالث.

محى الدين: هو الموضوع متصل باختصاص اللجنة فى التنظيم والرقابة.. طبعا كانت تحدثت المذكرة عن التعليم، إحنا بعدها طبعا أعدنا دراستها وجمعنا شوية معلومات.. جمعنا لوضع خطة العمل على ضوء مفهوم الاختصاص المكلفة بيها اللجنة من المجلس. وباختصار.. الاختصاص بيتصل بالتخطيط والبحوث والدراسة فى مجال التنظيم والرقابة، وجهت ملاحظات معينة ملخصها النقط الآتية:

إن مفهوم هذا الاختصاص بالنسبة للتنظيم لابد وأن يشمل المجتمع كله، وذلك من وجهة نظر السلطة التنفيذية – مالناش دعوة بالسلطة الشعبية – لأنه الكيان الادارى والفنى فى المجتمع بيعتبر وحدة متكاملة خصوصا فى نظام كنظامنا الاشتراكى، يؤثر بعضهم فى البعض مما يقتضى التنسيق والربط وتحديد المسؤوليات. ولذلك فإن مجال عمل اللجنة يمتد الى الجهاز الادارى فى الدولة على المستوى المركزى والاقليمى، بما فى ذلك وحدات التخطيط والاشراف والرقابة وكذلك وحدات التنفيذ.

كذلك يمتد اختصاص اللجنة الى اقتراح التنظيم فى القطاع العام بمؤسساته ووحداته المكونة له.

بنحاول نحدد المبدأ اللى هتصل اللجنة فيه فى عملها.

النقطة التانية: أنه لا يمكن فصل التنظيم عن شؤون الأفراد أو القائمين بالعمل فيها، بما فى ذلك طرق التعيين والتربية والتدريب لرفع المستوى؛ حتى يمكن تحقيق الأهداف المنوطة بهذه اللجنة. يعنى مافيش فايدة من عمل تنظيم ولوائح واختصاصات، والناس القائمين على العمل فى هذه الأجهزة يعنى غير أكفاء للقيام بمسؤولياتهم؛ فلازم نخش برضه فى مسألة الأفراد.

فى مجتمعنا الاشتراكى الجهاز الادارى فى الحكومة وفى القطاع العام بيمتص الجانب الأكبر من الموارد البشرية؛ ده فى نشاط القطاع العام والحكومة ممتد الى أكثر من ٨٠٪ من النشاط العام. ولذلك بنبنى على هذا، بنرى لسهولة الربط والتوحيد باختصاص هذه اللجنة فى التعبئة المدنية وشؤون الأفراد فى المجتمع. ودى نقطة واردة فعلا فى المذكرة الأصلية اللى وردت الينا، والتى تكون جزءا من الخطة العامة للدولة، وذلك من ناحية الدراسة والمتابعة.

فيه جزء من الخطة.. يعنى خطة فيها ناحية اقتصادية وناحية الخدمات، وبعدين فيه خطة للأفراد.. للقوى العاملة للقوى البشرية. فإحنا هنا اقترحنا إنه اللجنة تكون متصلة بهذا الموضوع، باعتبارها إنها هتشوف النواحى الخاصة بشؤون الأفراد المتصلة بالأجهزة الادارية بالقطاع الحكومى والقطاع العام.

خطة الاصلاح للجهاز الادارى بتشمل الخطوات الآتية:

تنظيم العلاقة بين الأجهزة الشعبية والأجهزة الادارية بما يمكن الأجهزة الشعبية من الاشراف والتوجيه والرقابة، مع دراسة الوسائل الكفيلة بحماية الأجهزة من عوامل الافساد والانتهازية. لازم ننظم علاقة بين الاتنين التنظيم الشامل للجهاز الادارى كوحدة منسقة قادرة على تحقيق أهدافه؛ التنظيم ده بيشمل تقسيم الجهاز الى وحدات وأعمال ومسؤولياته ومستويات ووصف للوظائف ونظام للرقابة.

حاجة تانية: طرق أداء العمل وتبسيط الاجراءات بالنسبة لنظام الروتين الموجود.

شؤون الأفراد.. بيخش فى هذا الاختيار والتدريب ونظم التوظف والمرتبات. خطة التنظيم دى تحتاج الى دراسات وأبحاث مستمرة، ثم وضع اطار عام لهذه الخطة، ثم التنفيذ ومتابعة تنفيذ الخطة.

يعنى الفكرة إنه هنوصل فى الأول نتيجة الدراسة الى خطة مبدئية، وبعدين هذه الخطة بتعرض على المجلس التنفيذى ومجلس الرئاسة وبتنزل للتنفيذ. وبعدين برضه هذا الجهاز بيتابع تنفيذ هذه الخطة، ويتأكد إن كل عنصر فيها اتنفذ.

بتبقى فى هذه العملية لجنة التنظيم والجهاز الادارى اللى شكلت فى أكتوبر سنة ٦١، اللجنة دى أنا اتصلت بيها وأمكننى أحصل على معلومات عن اللى حققته. فهى مضت سنة من أكتوبر لأكتوبر فى أبحاث ودراسات وقامت الحقيقة بمجهود كبير أوى فى هذه الناحية، وده كله تمهيد لوضع اطار لخطة الاصلاح.

اللجنة استشارية ومكونة من عدد من الأعضاء غير المتفرغين، وبيتبعها مكتب فنى أو تنفيذى أيضا غير متفرغ. وبعدين وجب انشاء جهاز فنى، وخدوا اعتماد فى الميزانية اللى فاتت بحوالى ٢٨ أو ٣٨ ألف جنيه، ابتدوا يعملوا نواة لجهاز دائم لشعورهم بأن عدم التفرغ ده كان عقبة فى سبيل التقدم والتطور فى هذه الناحية.

اللجنة دى ماشية على أساس إن فيه اللجنة والجهاز المركزى اللى بينشأوا فيه، وبعدين فيه لجنة لتنظيم الوزارات بيرأسها مجلس الوزراء. ويتبع كل لجنة من هذه اللجان وحدة تنظيم باينة. دى فعلا الآداة الفعالة لمباشرة الاصلاح فى داخل الوزارة، وبدونها الجهاز ده كله ميقدرش هيشتغل؛ لأنها عندها المعلومات الكاملة، واللى هتمد الجهاز المركزى بكل التفاصيل اللازمة لوضع الخطة ومتابعتها.

فهذه الوحدة بتقوم بخطة الاصلاح الادارى فى الوزارات، وبيشترك مع كل وحدة تنظيم لكل وزارة ضابط اتصال من اللجنة، واختير ضباط اتصال من ناس متخصصين شوية، وجدوا إن الناس دول أكثرهم من ديوان الموظفين.

تتعاون اللجنة فى تحقيق أهدافها مع ديوان الموظفين بالذات فى ادارة الديوان اسمه "ادارة التنظيم وترتيب الوظائف"، وبتتعاون أيضا مع معاهد التدريب؛ كمعهد الادارة العامة علشان تدريب الأفراد، ومعهد الادارة العليا اللى بيدرب الناس بتوع القطاع العام.

وفى أثناء الدراسة لوضع الخطة فى داخل اللجنة اختلف الرأى بالنسبة للطريق اللى تسلكه اللجنة فى خطة الاصلاح الادارى؛ كان فيه رأى بينادى بالاصلاح الشامل فى كل نواحى الجهاز الادارى، بما فى ذلك تأهيل الأفراد وتدريبهم، وتحديد عمل لكل وظيفة والمسؤوليات والمستويات الاشرافية.

رأى آخر يرى التركيز على الموضوعات الهامة؛ كقانون التوظف واللوائح المالية واجراءات الرقابة وتبسيط الاجراءات وتنظيم الوحدات الأساسية فى كل وزارة، وعمل chart لها، تعديل المرتبات والأجور؛ وده دون الحاجة الى النزول الى مستوى الوحدات الادارية، وأن يأتى الاصلاح من خارج الوحدة. وكانوا مستندين فى هذا الى إن اشراك الوحدات – اللى هو يعنى الوزارات – سيؤدى الى اقتراحات متأثرة بالمصالح الفردرية والطائفية التى تهدف الى زيادة الموظفين والمرتبات والعلاوات؛ وده حصل فعلا.. أما ابتدوا يتكلموا فى قانون الموظفين ابتدت الوزارات تهتم جدا، ولما ابتدوا يطلبوا تحديد للوظائف الاشرافية لكل وزارة، واللى هيترتب عليها أن كل وظيفة من دول ياخدوا علاوة معينة مش عارف ٢٠٪ ولاّ ٣٠٪، قامت الوزارات ابتدت تعمل chart جديدة لتنظيمها بما يحقق زيادة هذه الوظائف الاشرافية. وكانت حجتهم أيضا فى هذا – الناس اللى بينادوا بسرعة وإن احنا نركز على نقط رئيسية – إنه الخبراء المتخصصين فى التنظيم قليلين فمافيش داعى إن احنا نتوسع فى العملية. ولكن المجموعتين متفقين على أنه اذا كانت الخطة ممكن أن توضع فى بضعة شهور، فإن تنفيذها يحتاج الى سنوات عديدة باعتبارها عملية مستمرة.. الاصلاح مالوش حدود، هتوضع خطة وهتنزل للتنفيذ وبعدين هتيجى أفكار جديدة.

لما رحت أنا للداخلية بسطت الاجراءات فى الجوازات مثلا من ٢١ مرحلة الى ١٤ مرحلة، من سنة فاتت نزلناهم مثلا لـ ٧ مراحل.. فالعملية يعنى عملية مستمرة.

ومن النقطة دى بنخرج بأنه فيه حاجة ضرورية الى انشاء جهاز فنى مركزى دائم موحد.. موحد بمعنى إنه ماتقومش عدة أجهزة بهذه العملية منعا للتعطيل – ودى هاذكرها بعدين – وأن هذا الجهاز لازم يكون متفرغ، يعنى ماتنفعش لجنة غير متفرغة من أسبوع لأسبوع أو من شهر لشهر، والغرض من هذا الجهاز تحقيق خطة الاصلاح الادارى ويكون اتصال هذا الجهاز، وهو طبعا جهاز استشارى يعنى هو بيعرض خطته على الأجهزة القيادية فى الدولة وهى تنفذها.

ويكون هذا الاتصال فى أعلى مستوى؛ حتى يستمد القوة الكافية لتنفيذ كافة الاصلاحات.

عبد الناصر: ايه الصعوبات اللى واجهوها السنة اللى فاتت؟

محى الدين: هم طبعا وجدوا صعوبات السنة اللى فاتت، وأنا باتصالى بالناس اللى بيقوموا بهذه العملية أبدوا لى هذه الصعوبات:

أول صعوبة: إن وجدوا إن كثير من المستويات القيادية فى الجهاز الادارى ماعندهمش الايمان الكافى بالأسلوب العلمى للاصلاح الادارى، وما يترتب على هذا من سلبية فى التعامل. غير مؤمن بالفكرة وبالاصلاح ده، وماخدوش تجارب من الموظفين القياديين فى الوزارة بالفكرة والاصلاح، وما يترتب على هذا من سلبية فى التعامل لوضع خطة. وزى ماقلت: هم اهتموا جدا بقانون الموظفين لما ابتدت بدراسته، وبعدين هبطوا تانى باعتبار إن القانون كان سيحسن لهم المستويات والمرتبات.

وبيروا إن قانون الموظفين ده بيمثل جانب صغير من الاصلاح الادارى ففيه جوانب كتيرة أوى غيره. شعروا أيضا بعدم وجود جهاز مركزى دائم للتنظيم والاصلاح الادارى، وقالوا: ضرورة وضع اختصاص تشريعى يحدد علاقتهم بالجهاز الحكومى.

نقص الأفراد المتخصصين للنهوض بالاصلاح الادارى، وبيعتبروا إن دى أهم فى المشكلات اللى بتقابلهم، وبيحتاج حلها الى خطة طويلة وخطوات ايجابية لتوفير وتدريب هؤلاء الأفراد؛ وعلشان كده بيطلبوا إن الجهاز يمنح تفويض اختيار العناصر من الوزارات والهيئات.

وبعدين بيشتكوا من سلبية ديوان الموظفين؛ لشعور الديوان بأنه كان الأحق بالقيام بخطة الاصلاح من اللجنة المركزية. وانعكاس هذا الشعور على موظفى الديوان – زى ماقلت أنا – يعنى كان فيه بعض ضباط اتصال داخل وحدات التنظيم فى الوزارات، والضباط دول مثلا يعنى أنا كنت فى وزارة الداخلية بتابع العملية دى باستمرار، وكانوا

بيقولوا لى: إن ضابط الاتصال مكانش بييجى، بس يثبت وجوده علشان بياخدوا علاوات معينة، برغم إن هو المتخصص فى هذا!

وبعدين عدم تفرغ القائمين على شؤون التنظيم مما يؤدى الى ضياع الوقت، ولا شك أن طول المدة دون ظهور أى نتائج ملموسة فى الاصلاح بعد تشكيل مثل هذا الجهاز، بيضعف الثقة بجهاز الاصلاح نفسه؛ فلازم يحصل اصلاحات مستمرة علشان الناس تشعر بالعملية. ويشجع على استمرار هذا الوضع – طول المدة – ما يحصل عليه هؤلاء من مزايا مغرية تصل فى بعض الأحيان الى ١٠٠ جنيه شهريا؛ مما أدى الى تمسك هؤلاء الأشخاص بالأوضاع القائمة.

أنا باتكلم فى نقطة عدم التفرغ، وإنه بتقوم بحوث لكن بدون عملية المتابعة اللى هى العملية الصعبة الشاقة اللى بتخش فيها فى مجاهل الوزارات وبتحاول إنك إنت تعرف المعلومات. يعنى فيه عدد كبير من المكاتبات مابين الوحدات، علشان يشوف عدد الموظفين اللازمين للقيام بالعمل فى الوحدة، كانت عملية فى منتهى الصعوبة. بالاضافة الى هذا نتج عن عدم امكان احكام الرقابة والخلاف المستمر بين الأجهزة المشرفة على أعمال التنظيم فى الوزارات؛ أن فتر انتاج الوحدات المحلية، وفيها من توقف نهائيا عن العمل، خصوصا بعد ما اتأكد قانون الموظفين.

أنا هخرج من النقاط دى كلها بثلاث نقاط:

ضرورة انشاء جهاز مركزى موحد متفرغ فى الدولة لوضع خطة الاصلاح الادارى ومتابعته.

وزى ما قال برضه الأخ عبد الحكيم: يكون هذا الجهاز الاستشارى متصل بالقيادة العليا فى الدولة؛ حتى يمنح من الصلاحيات لوضع خطة الاصلاح ومتابعة تنفيذها.

والنقطة الثالثة: هذا الجهاز له صفة الدوام لسنوات قادمة.

إحنا اتناقشنا طبعا فى الكلام ده كله فى اللجنة، وبنعرض على المجلس الموضوع الآتى:

وهو موقف لجنة الاصلاح الادارى اللى شكلت فى أكتوبر سنة ١٩٦١. وباعتبار أن هذه اللجنة فعلا مسؤولة عن التنظيم الادارى وبتباشر هذا العمل، مش بس فى الأداة الحكومية أيضا بتباشر دراستها فى شغلها. وفى حالة استمرار هذه اللجنة بيبقى فيه ازدواج بين عمل اللجنة الجديدة المنبثقة من هذا المجلس وبين اللجنة القائمة.

رفعت: متى شكلت؟

محى الدين: أعلنها الرئيس فى أكتوبر فى اللجنة التحضيرية.

طراف: هل صدرت هذه اللجنة بقرار جمهورى؟

صوت: لا.. بتكليف.

محى الدين: بس اللى عايز أقوله: إن اذا كانت اللجنة دى مستمرة فى العمل يبقى اختصاص اللجنة بالنسبة للتنظيم والرقابة محتاج الى اعادة نظر. واذا استمرت فى العمل تبقى لجنة الرياسة خاصة بالتنظيم. اذا رؤى أن هذا الاختصاص يأتى للجنة التنظيم والرقابة يبقى إحنا متقدمين ضمن الاقتراحات اللى قلناها دلوقتى؛ وهو اعادة التنظيم وانشاء جهاز مركزى مش لجنة جهاز مركزى دائم لمباشرة هذه العملية التفصيلية فى كل وزارة.. فى كل وحدة.. فى كل هيئة.

وأنا لى طبعا اذا رؤى إن احنا نباشر العملية.. لى اقتراحات فى اعادة التنظيم فى هذه اللجنة بالذات. وأنا فى رأيى اذا أخذ بهذا الرأى إن الجهاز يبقى جهاز دايم، وموظفين مهتمين بالعملية ماهماش غير متفرغين. وبعدين الربط يتم فى داخل هذا الجهاز عن طريق لجان استشارية، والغير متفرغين دول – اللى هم بيشرفوا على العملية من فوق – هنخليهم تبع رئيس الجهاز المركزى ده، بييجوا يقعدوا يجتمعوا كل شهر كأجهزة استشارية؛ علشان الربط بين الأجهزة المختلفة.. بس هو ده التعديل اللى احنا بنفكر فيه.

طراف: فيما يختص بتكوين الجهاز، فى الواقع أنا شايف إن ديوان الموظفين هذا من صميم اختصاصه، كونه مابيديش هذه الرسالة يبقى فيه خلل فى الديوان نفسه زى الكلام اللى قلناه على ديوان المحاسبة. يعنى لو أن ديوان الموظفين نفسه أعطى هذا الاختصاص واتوسعت اختصاصاته الحالية، ودعم بناس كويسين ونجيب ناس متفرغين أو غير متفرغين؛ أعتقد إن هو ده يبقى الجهاز اللى يستطيع أن يؤدى هذه الرسالة بدل من انشاء جهاز جديد.

حسين: المفروض داخل الوزارات يكون عندهم تنظيم، وبعدين هو ليه تنظيم تانى؟!

محى الدين: هو رأى الدكتور طراف له وجاهته طبعا، لكن لو كان ديوان الموظفين قادر على هذه العملية مكانش الرئيس اقترح فى أكتوبر الماضى أن نكون جهاز جديد خالص fresh.. ناس جايين بروح جديدة، ومتصلين بأعلى سلطة فى الدولة علشان يقدروا يقوموا بهذا العمل.

طراف: ماهو أصل ياأخ زكريا..

محى الدين: كمعلوماتى أنا النهاره ديوان الموظفين – وإحنا شوفنا الناس بتوعه شكلهم ايه – ممكن ديوان الموظفين يكلف بهذا العملية ممكن.

طراف: أنا باقول: الناس الكويسين دول اللى احنا هنعمل بهم جهاز.

محى الدين: وأنا من ضمن اقتراحاتى مثلا اللى هتقدم بيها، أنى أضم فيه أجهزة فى ديوان الموظفين.. تنضم الى هذا الجهاز المركزى وتباشر العملية علشان مايحصلش ازدواج؛ لأنهم عندهم ادارة اسمها ادارة التنظيم.

طراف: ده اللى أنا باقوله، كون ديوان الموظفين نفسه من يوم ما أنشئ اختصاصه هذا..

محى الدين: ما أنا عارف.

طراف: كونه فشل فى التطبيق بقى فالأشخاص وحشين، والأشخاص الكويسين حطهم فى ديوان الموظفين، وبعدين هيبقى فيه ازدواجية كون بتبقى فيه هيئة بتباشر نفس الاختصاصات!

محى الدين: وبعدين هيبقى فيه لجنة قوى عاملة، هتشوف احتياجاتنا أد ايه وعايزين أد ايه؟

صبرى: آه.

محى الدين: ولجنة أخرى للتدريب وشؤون الأفراد..

رفعت: هو نقطة أخرى للتوضيح، هل لجنة شؤون الأفراد المقصود بها قوة العمل نفسها، اللى هى عنصر من عناصر الانتاج ولاّ حاجة تانية؟

محى الدين: هو فى الخطة، فيه خطة انتاجية وخطة خدمات، وفيه من ضمن الخطة جهاز تخطيط.. جهاز لقياس القوة البشرية اللى بنحتاج لها فى الخطة واللى موجود منها النهارده أد ايه على المستويات المختلفة؛ من أول المهندس أبو ياقة بيضاء لغاية العامل أبو ياقة زرقاء فى كل القطاعات. يعنى المفروض إن يحصر بالضبط ايه اللى موجود، وبعدين احتياجات الخطة فى العشر سنوات القادمة أد ايه. وبعدين بيتقدم للأجهزة اللى يمكن أن توفر هذه الاحتياجات.. أجهزة ايه؟ أجهزة التدريب وأجهزة التعليم، ويقول لهم: إحنا محتاجين فى خلال هذه الفترة ١٠٠ ألف مهندس، وتخصصاتهم ووصفهم كذا، ويوصفهم يعنى بالنسبة للعمل اللى هيقوموا به.

رفعت: أنا بسأل عن عمل اللجنة.

الشافعى: هى جزء لانجاح الخطة.

محى الدين: الجهاز اللى كان قائم على هذه العملية فى التخطيط مكانش قادر، الواضح إنه مكانش قادر فاتعملت لجنة وأعطى لها تخصص وقوة وأفراد علشان تقوم بهذا الحصر، وكان على رأس هذه اللجنة عبد المجيد العبد، وفعلا باشر هذه العملية مع وجود صعوبات كبيرة جدا. وأنا قعدت معاه وشوفته وكلام إنه واجهته صعوبات كثيرة جدا، ولكن هى فى سبيلها للانتهاء من هذا الحصر فى خلال فترة بسيطة. أناعايز أقول: إن هذا الجزء من الخطة – سواء اللى باشره هذه اللجنة أو جهاز التخطيط – عايز أنا اللجنة دى اللى منبثقة من مجلس الرئاسة هى اللى تكون متصلة بالجهاز، وتتابعه وتتابع تنفيذه، وتتأكد أن عملية بناء القوة العاملة أو القوة البشرية اللازمة للخطة واللازمة للمجتمع ماشية زى ما المتابعة بتتم فى الانتاج وفى الخدمات. فإحنا بنطلب أو بنرجح حس الاختصاص اللى جاى فى المذكرة اللى فاتت إنه هذه اللجنة تتابع عملية القوة البشرية.

رفعت: أنا اللى أفهمه إن المفروض إن اللجنة مش عملية احصائية بس، بل عملية تعبئة للقوة العاملة لخدمة الخطة.

محى الدين: أهداف معينة.

رفعت: خدمة الخطة.

محى الدين: أيوه صح.. صح.

رفعت: وقد يدخل فى هذا التدريب ومشاريع علشان القضاء على البطالة.. فهو ده.

الشافعى: تدبير الموارد لضمان نجاح الخطة يعنى.

حسين: لما تيجى لنا الخطة فى القوى العاملة هى جزء مكمل لعملية التنمية، فهو المفروض يطلع مع الخطة وبعدين بتتابع وبتيجى للجنة هنا؛ فهى عملية تنفيذية لأنه مكانش فيه أجهزة بتقوم بهذا، فيكون جهاز متفرغ.. يكون له ضباط من القوات المسلحة وبعض الأفراد المختصين من الوزارات المختصة، وبعد ذلك تضع اللجنة خطة وتعرض على مجلس الرياسة وبعد ذلك تنزل للتنفيذ.

صبرى: وبرضه أرى أنه يكون من ضمن أعمال اللجنة تقترح مشاريع على ضوء القوى العاملة.

الشافعى: التشغيل الكامل يعنى مثلا.

محى الدين: هو المفروض إن القوة البشرية هى اللى بتوفر العمالة للخطة بالكامل، اللى عايز أقوله فى موضوع القوة البشرية بالذات: إن هى توفر احتياجات الخطة، وتشوف الموجود أد ايه ثم توفر هذه الاحتياجات المطلوبة.

الشافعى: هو الأساس فى هذا الموضوع – زى ما بيسموها – ميزانية القوى العاملة، ميزانية زى الموارد بالضبط.. الموارد المالية اللى بتسد طلبات الخطة. المفروض للقوى العاملة إن بتتعمل ميزانية للقوى العاملة، وبيحدد فيها الموارد وبيحدد فيها الاحتياجات بناء على الاحتياجات المختلفة للمشروعات اللى الخطة بتعملها.

وبعدين المفروض التدبير لهذه الاحتياجات بتتطلب اجراءات من شأنها التدخل فى سياسات التعليم وفى سياسات التدريب و.. و.. الخ؛ بحيث إن هذه القوة العاملة بالاختصاصات المختلفة يمكن إنها تتدبر، وبهذا القوة جاهزة للتنفيذ من غير ميزانية القوة العاملة مايمكنش إن الخطة تتنفذ.

محى الدين: متهيألى إنت معايا ياعلى ازاى نوفر عمل لكل فرد.

صوت: بالتشغيل الكامل.

محى الدين: ده موضوع تانى.

صبرى: التشغيل الكامل ده بقى بيخش فى أهداف الخطة.

رفعت: المفروض إن الخطة لا تطبع إلا بعد جهاز العمل هو اللى بيقول: أنا عايز أشغل كذا عامل، تقوم الخطة توضع بناء على هذا.

محى الدين: هو طبعا الخطة العشرية اتوضعت على هذا الأساس أساسا.

رفعت: آه.

صوت: هذا الموضوع تم حسابه.

الشافعى: بس الحساب ماجاش تفصيلى بالنسبة للتخصصات الفنية جه شامل؛ يعنى قالوا: إن ٨٣٢ ألف اللى بييجوا فى الخمس سنين بيبقوا طالبين عمل، فإحنا لو جبنا ٨٣٢ ألف عمالة معناها نظريا هنغطى العدد المطلوب، فجه ١,٠٢٦,٠٠٠ ألف فرصة عمل فى الخطة. ده من ناحية العدد، ولكن من ناحية التخصصات الفنية مش موجود؛ ولذلك تبص تلاقى العدد من الناحية النظرية يمكن يحل المشكلة، لكن من الناحية الواقعية مايحلهاش لأن التخصصات مش محسوبة.

محى الدين: اتناقشنا فى الجزء التانى اللى هو الرقابة، وقلنا تفسير نقطة الرقابة، قلنا: إن الرقابة شئ والمتابعة شئ آخر؛ فالمتابعة هى التأكد من تنفيذ خطة ما، أما الرقابة فتتجه الى تتبع سير العمل الادارى، وكشف أى خطأ أو انحراف سواء فى الناحية الادارية أو الفنية أو المالية. ومن تحليل هذه الأخطاء، يمكن اقتراح حلول لاصلاح الأجهزة الادارية أو اللوائح؛ ومن هنا نقدر نشوف إن موضوع الرقابة ده هيساعد كتير موضوع تنظيم الأداة الحكومية، ويساعد أيضا فى تقييم لقدرة المستويات القيادية.

بمعنى إن اذا وجدنا فى التقييم إنه فيه خلل فى وحدة ما فرعية فى أى ادارة إحنا بننبه وبنقول: إن فيه قصور فى مستوى الكفاءة العامة لهذا الجهاز؛ ناتج عن ضعف مدير هذه المصلحة أو مدير هذه الادارة، وبنقترح – علشان مكانش فيه وضوح فى المذكرة اللى اتوزعت – أن تكلف لجنتى الاصلاح والخدمات لمتابعة خطتى الانتاج والخدمات؛ يعنى هم اللى بيدرسوا الناحية الفنية هم أقدر على متابعتها.

وأن تكلف لجنة التنظيم والرقابة بمتابعة خطة التعبئة المدنية للأفراد لاتصالها الوثيق بعملها. أما من ناحية الرقابة نرى أن ينشأ مكتب فنى لتلقى التقارير الدورية؛ يعنى مش هنعمل أجهزة للرقابة.. يعنى يبقى فيه مكتب تانى فيه واحد أو اتنين يتلقوا التقارير الدورية من أجهزة الرقابة فى الدولة؛ سواء ديوان الموظفين أو المحاسبة وتحليلها واقتراح حلول الاصلاح.

تتبقى نقطة واحدة وهى موضوع وجود مكتب للشكاوى، وإن هذا المكتب على اتصال وثيق باللجنة أكثر من أى لجنة أخرى، وإن مكانش يتحط فى شعبة التنظيم وكافة الأجهزة الفنية والرقابية، يبقى له شعبه لوحده تخدم جميع الشعب الأخرى.

عبد الناصر: هو دلوقتى ملحق على لجنة..

الشافعى: متصلة.. يخدم على كل الناس.

محى الدين: وعلى طول الكلام ده إحنا عملنا تعديلات فى الاختصاصات الواردة فى المذكرة السابق توزيعها، واللى موجود فى صفحة ٥ فى لجنة التنظيم والمراقبة، واتوزعت قدامهم وقلنا بقى التعديل كالآتى: فحص البرامج والتقارير المقترحة للمتابعة، وتنظيم البنيان الادارى فى المجتمع ومراحل تنفيذه، ومراحل التنفيذ الرئيسية التى يرى المجلس انشاءها أو تعديلها أو الابقاء عليها، وما يرى مجلس الرئاسة انشاء أو تنفيذ ما يخص الدولة من نواحيها ومجالاتها المختلفة والقطاع العام، وبحث سياسات التعبئة الميدانية ودخول الأفراد فى المجتمع، بما فى ذلك الجهاز الادارى وطبعا متابعة هذه السياسات، وفصل علاقات أجهزة التخطيط والمتابعة لأجهزة التنفيذ، ودراسة ما يقدم من تقارير دورية سواء فى مجالات الرقابة الفنية والادارية والمراقبة المحاسبية والمالية؛ للعرض على المجلس.

ده من ناحية الاختصاص، ومن ناحية تنظيم الشعب، فإحنا قلنا: إن الوحدات الفنية التى تعاون اللجنة فى أداء رسالتها، قلنا: اذا أنشأنا الجهاز المركزى للاصلاح الادارى فليس هناك داعى لعمل مكتب أو شعبة أخرى لهذا الموضوع؛ لأن هذا الجهاز هو اللى هييجى له هذه التقارير على طول. الوحدات الفنية التى تعاون اللجنة فى أداء رسالتها، باتكلم عن تنظيم الشعب، الشعب دى بتخدم مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذى.

عبد الناصر: إنت عندك لجنة القوى العاملة ولجنة الادارة المحلية المفروض بقى إنت تتعاون معاها.

البغدادى: فيه أجهزة قائمة بالفعل.

محى الدين: لو فيه جهاز قائم وقادر أنشئ لها جهاز تانى ليه؟ ولكن يجب أن تكون متصلة مباشرة باللجنة المركزية، أنا بقى باقترح إن أنا لا أنشئ شعب خاصة للتنظيم والرقابة.. جهاز آخر مماثل للجهاز المركزى.. هذه نقطة. يعنى هل ابتدى أنشئ جهاز مركزى وأنشئ شعبة؟ فمافيش داعى لانشاء هذا المكتب مادام هنعمل الجهاز المركزى ده. إحنا هنجيب واحد يباشر عمله، وبعد كده ينشئه على مهله فى أسبوع فى سنة فى شهر، وهنتصل بهذا الشخص اللى هيقوم بهذه العملية لأنه أدرى بتفاصيل التنظيم.. ازاى هجيب له واحد تانى يدى له تقارير وبتاع طب ما أنا أديله مباشرة.. هى دى بس النقطة.

الموضوع فيه جهاز مركزى، هذا الجهاز المركزى هيكون مختص باصلاح خطة الاصلاح الادارى كلها، وهيكون متصل شؤون التنظيم وهيكون متصل بشؤون التدريب مع الادارة العليا ومع الادارة العامة. وبعدين أنا ماليش دخل بالفروع دى كلها، هنتصل بالقسم بتاع الجهاز المركزى الموجود إحنا كلجنة نستدعيه يجى يحضر معانا فى اللجنة يقدم لنا تقارير مباشرة، مافيش داعى أحط له مكتب آخر. هل هذه النقطة واضحة يعنى؟

الشافعى: لابد أن تكون الخزانة ممثلة فى هذا الجهاز.

محى الدين: آه.. طبعا. فدلوقتى بقى تنظيم الشعب هنتصل بالجهاز المركزى اللى هيشوف تنظيم الادارة المحلية، الحاجة التانية اللى هنتصل بيها مكتب التعبئة المدنية اتصال مباشر.

صبرى: هو بس فيه ملاحظة صغيرة بند ٣، الاتنين تعرضوا لتقارير ديوان المحاسبة.. للتوضيح.

محى الدين: للتنظيم والادارة الرقابة المالية، ومن خلال ذلك يمكن أن تضع اللوائح والتشريعات التى تعدل فى اللوائح المالية.

السادات: يعنى هياخد صورة من تقرير الديوان، وكل لجنة هتاخد صورة من تقرير الديوان.

صبرى: لجنة السياسة الخارجية، نؤجلها؟

عبد الناصر: آه.

طراف: بس هو فيه المذكرة اللى جاية من الأخ كمال معروضة فى اللجنة، ولكن المذكرة الخاصة بلجنة الخدمات ماشفنهاش إلا دلوقتى.